الحدث

ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي مجزرة جديدة في منطقة المواصي غربي خانيونس، والتي كانت صنفتها على أنها «آمنة»، أسفرت عن سقوط نحو 400 فلسطيني بين شهيد وجريح، في تطور جديد قد يُسقط المفاوضات القائمة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار

العدوان على غزّة

مذبحة في المواصي والاتفاق يبتعد

الدوحة ـ **ضياء الكحلوت**
القاهرة ـ **العربي الجديد**

لم تردع المفاوضات القائمة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزّة وتبادل الأسرى، الاحتلال عن مواصلة حرب الإبادة في القطاع، الذي كان أمس السبت على موعد مع مجزرة سقط ضحيتها ما يقارب الـ400 فلسطيني بين شهيد وجريح، في منطقة صنّفها الاحتلال «آمنة» في المواصي غربي خانيونس، وذلك بحجة استهداف قائد «كتائب القسام» محمد الضيف، وهو تطور يُظهر أن الاحتلال «غير معني بأي اتفاق»، كما اعتبرت حركة حماس أمس، لتكون المجزرة شاهداً جديداً على إجرام حكومة بنيامين نتنياهو.

وفي سلسلة غارات جوية، استهدفت قوات الاحتلال صباح أمس منطقة المواصي في خانيونس التي كان الاحتلال قد طالب سكان محافظتي غزّة والشمال بالتوجه إليها قبل 4 أيام، بدعوى أنها ضمن «المناطق الإنسانية الآمنة»، وأفاد شاهد عيان «العربي الجديد» بأن جثامين الشهداء والمصابين كانت ملقاة على الطرقات نتيجة حزام ناري إسرائيلي استهدف خيام النازحين في المواصي. وقالت وزارة الصحة في غزّة، في بيان، إن حصيلة مجزرة الاحتلال بحق المواطنين والنازحين في منطقة المواصي في خانيونس بلغت حتى عصر أمس أكثر من 79 شهيداً و289 إصابة، بينها حالات خطيرة. وأكد مصدر طبي لـ«العربي الجديد»، أن أعداد الشهداء تتزايد، وقد تصل إلى 100. واستهدفت إحدى الغارات الإسرائيلية في المواصي طاقماً من الدفاع المدني كان يحاول انتشال الضحايا، وسقط منه شهداء. وقال مسؤولون صحيون في مجمع ناصر الطبي في خانيونس إنه لم يعد قادراً على العمل. وذكر أطباء أنهم مُثقلون ولا يستطيعون تقديم الرعاية الصحية الطبية للأعداد الكبيرة من المصابين بسبب شدة العدوان والنقص الحاد في الإمدادات الطبية. وكان المجمع في السابق أكبر مستشفى عامل في قطاع غزّة. وأعلن الدفاع المدني في غزّة، في بيان، استشهاد نائب مدير إدارة الإطفاء والإنقاذ في الدفاع المدني محمد موسى حمد وإصابة ثمانية عناصر، جراء استهداف قوات الاحتلال لهم خلال محاولتهم إنقاذ المصابين. وعلى مدار الأشهر الماضية، طالبت قوات الاحتلال سكان مناطق مختلفة من القطاع بالتوجه إلى منطقة المواصي بدعوى أنها «إنسانية آمنة»، ويطلق الجيش وصف «المنطقة الإنسانية» على منطقة المواصي التي تمتد على طول الشريط الساحلي للبحر المتوسط، على مسافة 12 كيلومتراً وبعمق كيلومتر واحد، من دير البلح شمالاً، مروراً بمحافظة خانيونس وحتى رفح جنوباً. والمواصي، هي منطقة مفتوحة إلى حد كبير وليست سكنية، كما تفتقر إلى بنى تحتية وشبكات صرف صحي وخطوط كهرباء وشبكات اتصالات وإنترنت، وتقسم أغلب أراضيها إلى دفيئات زراعية أو رملية.

ومرة جديدة، حاول الاحتلال تبرير مجزرته بادعاء استهداف محمد الضيف، وقال الجيش الإسرائيلي، في بيان، إنه «استهدف محمد الضيف (القيادي في حماس) رافع سلامة، وهما من المخططين لمجزرة السابع من أكتوبر/تشرين الأول» الماضي، من دون أن يوضح ما إذا كانت الضربة قد أدت إلى استشهادهما. وأضاف أن «الضربة نفذت في منطقة مغلقة تديرها حماس، لم يكن فيها بحسب معلوماتنا سوى إرهابيي حماس من دون وجود مدنيين». وكان جيش الاحتلال والشاباك أصدرا بياناً مشتركاً، أعلنا فيه تنفيذ غارة على منطقة زعما أن اثنين من كبار عناصر «حماس» وآخرين كانوا يختبئون فيها بين المدنيين. وادعى البيان أن موقع الغارة كان منطقة مفتوحة محاطة بالأشجار والعديد من المباني. وقال مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في بيان إن «نتنياهو أصدر منذ بداية الحرب تعليمات دائمة لتصفية كبار مسؤولي حماس». وكان الاحتلال قد حاول اغتيال الضيف في مناسبات مختلفة، من بينها محاولة خلال حرب 2014 على قطاع غزّة، وفي إحدى المحاولات، أصيب بجروح خطيرة. وكانت التقديرات الإسرائيلية تشير إلى أنه غير قادر على الحركة بمفرده بما في ذلك تحريك يديه، ويتحرك بواسطة كرسي متحرك، ويتنقل من مكان إلى آخر بواسطة سيارات إسعاف. ونجا الضيف من سبع محاولات إسرائيلية معلنة لاغتياله، آخرها في 2021. وقلما يتحدث الضيف، ولا يظهر أبداً على العلن. وكان آخر ظهور صوتي له في السابع من أكتوبر الماضي، حين أعلن القائد العسكري لحماس عن هجوم كتائب القسام وأطلق عليه اسم «طوفان الأقصى». من جهتها، نقلت صحيفة معاريف الإسرائيلية عن مدير شركة أسغارد للتكنولوجيا العسكرية قوله إن القنابل الخارقة للتحصينات التي استخدمت في قصف المواصي أميركية من نوع «جبه دي إيه إم» وكانت في قلب الخلافات بين حكومة نتنياهو والإدارة الأميركية. وردّت حركة حماس، في بيان، على المزاعم الإسرائيلية قائلة إن «ادعاءات الاحتلال حول استهداف قيادات هي ادعاءات كاذبة، وهذه ليست المرة الأولى التي يدعي فيها الاحتلال استهداف قيادات فلسطينية، ويتبين كذبها لاحقاً، وإن هذه الادعاءات الكاذبة إنما هي للتغطية على حجم المجزرة المروعة». وقالت إن مجزرة المواصي في خانيونس تأتي استمراراً للإبادة النازية ضد الشعب الفلسطيني، معتبرة أن الإدارة الأميركية شريك مباشر في هذه الجريمة. ودانت الحركة المجزرة التي قالت إنها تشكّل تصعيداً خطيراً في مسلسل الجرائم والمجازر غير المسبوقة في تاريخ الحروب، والتي تُرتكب في قطاع غزّة على يد النازيين الجدد. وقالت إن «هذه المجزرة البشعة التي ارتكبها جيش الاحتلال الصهيوني، استهدفت منطقة المواصي غرب مدينة خانيونس، وهي منطقة صنفها جيش الاحتلال على أنها «مناطق آمنة»، ودعا المواطنين للانتقال إليها، حيث استهدفت طائرات ومدفعية ومُسيّرات الاحتلال بشكل مكثّف خيام النازحين بمختلف أنواع الأسلحة، ليسقط مئات الشهداء والجرحى من المدنيين الأبرياء العزل». وأشارت إلى أن المنطقة المستهدفة تضم «أكثر من 80 ألفاً من النازحين»، لافتة إلى أن إسرائيل «ترتكب أبشع الجرائم بحق المدنيين في خيام ومراكز النزوح غير مكترثة بدعوات وقف استهدافهم وغير ملتفتة لأي من قوانين الحروب».

وقال القيادي في حركة حماس سامي أبو زهري لوكالة رويترز إن التقرير الذي بثته إذاعة الجيش الإسرائيلي بأن الهجوم على خانيونس استهدف الضيف «كلام فارغ». وأضاف أبو زهري: «جميع الشهداء مدنيون، وما يحدث هو تصعيد خطير لحرب الإبادة في ظل الدعم الأميركي والصمت العالمي... هذه رسالة عملية من الاحتلال بأنه غير معني بأي اتفاق». ودعت الحركة في بيان ثان «كل كتائب المقاومة في الضفة الغربية المحتلة إلى النفير العام انتصاراً لغزة ووفاءً لدماء الشهداء». ودعت «جماهير شعبنا الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس، إلى الخروج في تظاهرات حاشدة في مواجهة الاحتلال الصهيوني المجرم ومستوطنيه الإرهابيين الذين يعيثون فساداً في قرى ومدن الضفة الغربية، وتصعيد الاشتباك معهم دفاعاً عن أرضنا ومقدساتنا وحقنا في الحرية والاستقلال». وفي السياق، قال المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، في بيان، إن جيش الاحتلال ارتكب مجزرة كبيرة بقصف مخيمات النازحين. وأضاف أن «هذه المجزرة تأتي بالتزامن مع عدم وجود مستشفيات تستطيع استقبال هذا العدد الكبير من الشهداء والجرحى، وبالتزامن مع تدمير الاحتلال المنظومة الصحية في قطاع غزة». وحذر من أن إسرائيل تنشر أخباراً زائفة وأكاذيب وشائعات لا أساس لها من الصحة حول استهداف قيادات فلسطينية بهدف لفت الأنظار عن جريمة المواصي المروّعة. وأوضح أن إسرائيل تمارس «سياسة التضليل بشكل متكرر منذ بدء الحرب الإسرائيلية، في محاولة للتغطية على فشلها وجرائمها التي ترتكبها بحق المدنيين والنازحين وخاصة بين صفوف الأطفال والنساء».

وهذه أحدث مجزرة ترتكبها قوات الاحتلال، في الوقت الذي كانت تجري فيه مفاوضات للتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار، فيما يتعنت نتنياهو في شروطه. ومساء أمس الأول الجمعة، نقلت هيئة البث الإسرائيلية، عن مصادر مطلعة، لم تسمها قولها إن نتنياهو «يدير مفاوضات صفقة التبادل بمفرده، وهو من قرر التشدد في المواقف والتعبير عنها علناً». وقالت صحيفة يديعوت أحرونوت، من جهتها، إن «هناك مخاوف في إسرائيل من أن نتنياهو يحاول عرقلة إبرام صفقة تبادل أسرى، وذلك بعد نشوب خلافات بينه وبين رئيسي الموساد والشاباك بشأن بعض بنود مقترح الصفقة». وأضافت أن «التصلب العلني لمواقف نتنياهو بشأن القضايا الأساسية للمفاوضات، والإصرار عليها يمكن أن يؤدي إلى انفجار المباحثات وتعطل الصفقة». وأكدت وزارة الخارجية المصرية، في بيان أمس، أن «الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة في حق الفلسطينيين تضيف تعقيدات خطيرة على قدرة الجهود المبذولة حالياً للتوصل إلى التهدئة، ووقف إطلاق النار، كما أنها تزيد من المعاناة الإنسانية للفلسطينيين بغزة، وسط صمت دولي». وأكدت أن «مصر تحمّل الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن تداعيات هذه التطورات الخطيرة، وما تشكله من تقويض لجهود التهدئة، وتحذر من مغبة استمرار هذا التصعيد الخطير على الأمن والسلم الإقليميين». وأعربت عن «رفضها القاطع لاستهداف المدنيين العزل، وتؤكد أن ما يحدث هو تصعيد خطير لحرب الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني منذ بدء العدوان الإسرائيلي».

دمار جراء الغارات الإسرائيلية على المواصي أمس
(بلال جاسم/فرانس برس)

مصر: الانتهاكات الإسرائيلية تعقد جهود التوصل إلى التهدئة

حاول جيش الاحتلال تبرير مجزرته بادعاء استهداف الضيف

القضاء على كل الفلسطينيين

قال الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، في كلمة أمس السبت، إن بلاده ترغب بأن يُعلن وقف إطلاق النار في قطاع غزة في أقرب وقت، مضيفاً أن ما يحدث في القطاع منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي ليس حرباً بل إبادة جماعية صريحة. من جهتها، اعتبرت الخارجية التركية، أمس، أن هجمات إسرائيل على منطقة المواصي حلقة من «جهود حكومة (رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين) نتنياهو للقضاء على الفلسطينيين كافة».

طوكيو تقيّم الاعتراف بفلسطين

اعلنت اليابان انها ستقوم بتقييم شامل للاعتراف بدولة فلسطين، مع الاخذ في الاعتبار «تقدم عملية السلام في الشرق الاوسط» ومعالجة هذه القضية بشكل شامل.
وقالت وزيرة الخارجية اليابانية كاميكاوا يوكو، خلال مؤتمر صحافي في العاصمة طوكيو، ان بلادها تدعم «حل الدولتين، في الشرق الاوسط»، مشيرة الى ان اليابان تفهم «هدف الفلسطينيين المتمثل في اقامة دولة مستقلة»، وانها تدعم جهود فلسطين لتحقيق ذلك.

للحديث تتمة...

انتخابات في سورية... مكافأة للبلطجية

عيسى سميسم

بدأ اليوم الأحد في مناطق سيطرة النظام السوري «الصمت الانتخابي» استعداداً لبدء عملية التصويت غداً الاثنين لاختيار «ممثلين» عن السوريين، ضمن ما يُدعى مجلس الشعب، من خلال انتخابات أشبه ما تكون بالمسرحية، كونها تخالف كل قوانين الانتخابات شكلاً ومضموناً، عدا عن عدم شرعيّتها أساساً، كونها تخالف قرار مجلس الأمن 2254 الناظم للعملية السياسية، الذي ينص على إجراء الانتخابات بعد إنشاء هيئة حكم انتقالي ودستور جديد للبلاد، وكونها تستثني أكثر من نصف السوريين الذين يحقّ لهم التصويت. ويحاول النظام في الانتخابات الحالية أن يصوّرها لجمهوره جزءاً من حالة الانتصار الوهمي الذي يروّجه. فيما يحاول المرشّحون تصوير أنفسهم منقذين للبلاد من كل الأزمات التي تعصف بها، فمنهم من سيقضي على البطالة، وآخر سيطوّر قطاع الصناعة، وثالث سيحسّن كل الخدمات. وانتشرت مضافات المرشّحين تتخللها حفلات الدبكة، بغرض إكمال مشهد سوريالي يسمّيه النظام عرساً وطنياً، فيما يرى فيه الشعب أن من يجري اختيارهم ممثلون له، سواء من خلال جلسات الاستنساخ الحزبي أو من خلال ترشيحات الأفرع الأمنية، هم إما من قادة (أو مموّلي) الميليشيات وعناصر الشبّيحة التي تفتك بهم وبممتلكاتهم، أو أنهم أصحاب رؤوس أموال من تجّار الحروب، أو من واجهات النظام الاقتصادية والتجارية. طبعاً، بالإضافة إلى رفد المجلس بشخصيات عشائرية موالية له، بهدف تسويقها زعامات عشائرية، يتم منحهم جميعاً عضوية مجلس الشعب كمكافآت على خدماتهم التي يقدّمونها للنظام. وبعد إصدار النظام دستور 2012 الذي ألغى شكلياً المادة 8 من الدستور التي تنصّ على أن حزب البعث هو القائد للدولة والمجتمع، لم يتغيّر عملياً أي شيء في العملية الانتخابية الخاصة بمجلس الشعب سوى زيادة نسبة تمثيل حزب البعث داخل المجلس. أما التعديل الذي أجراه عام 2016 بتمكين العسكريين وقوى الأمن من الانتخاب، فكان بسبب ضعف الإقبال على العملية الانتخابية. ومن أجل زيادة نسبة التصويت، من خلال أصوات يتحكّم فيها، هذه الآلية في الانتخابات، بالإضافة إلى الفساد والتجاوزات في طريقة تنفيذ هذه الآلية، تجعل من انتخابات الغد مجرّد لعبة من ألعاب النظام التي لا يزال يمرّرها على المجتمع الدولي، هرباً من الاستحقاقات السياسية وتطبيق قوانين الشرعية الدولية الخاصة بسورية، خصوصاً قرار مجلس الأمن 2254.

شهيدان في الجبهة اللبنانية

سقط شهيدان، أمس السبت، باستهدافهما من مسيّرة إسرائيلية على طريق الخردلي في الجنوب اللبناني، أثناء تعبئة المياه من عين القصبة لأخذها إلى المواشي في كفركلا. وأقرّ الجيش الإسرائيلي في بيان بعملية الاغتيال. كما أغارت الطائرات الحربية الإسرائيلية على عيتا الشعب وأطراف حولا، فيما هاجم حزب الله، أمس السبت، تجمعاً لجنود الاحتلال في محيط ثكنة ميتات، والتجهيزات التجسسية في موقع راميا، وانتشارا لجنود الاحتلال في محيط موقع معيان باروخ. كما أعلنت «السرايا اللبنانية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي»، ليل الجمعة ـ السبت، قيامها بأول عمل عسكري منذ اندلاع المواجهات بين الاحتلال وحزب الله في 8 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وذلك بمهاجمتها موقع رويسة العنزر. و«السرايا»، جناح عسكري تابع لحزب الله.
(العربي الجديد)

مصر ترفض توظيف معبر رفح لحصار الفلسطينيين

شهد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ونظيره الصربي الكسندر فوتشيتش (الصورة)، أمس السبت، مراسم التوقيع على عدد من الاتفاقيات الثنائية، في مقدمتها اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، وأخرى للتعاون الاقتصادي والعسكري، على هامش زيارة فوتشيتش للقاهرة.

وقال السيسي، في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره، إن الموقف المصري قائم على حتمية تحقيق وقف إطلاق النار الفوري والشامل في أقرب وقت ممكن، مشدّداً على رفض مصر توظيف معبر رفح الحدودي ليكون بمثابة أداة لإحكام الحصار على الشعب الفلسطيني في غزة. من جهته، كشف فوتشيتش أنه من المقرر «إجراء تدريبات مشتركة بين الجيشين الصربي والمصري، في وقت قريب»، مشيراً إلى أن «التدريبات ستشمل أولاً وقبل كل شيء، وحداتنا الخاصة».
(العربي الجديد)

متابعة

شهيد برصاص أمن السلطة الفلسطينية في جنين

رام الله ـ **العربي الجديد**
نيويورك ـ **ابتسام عازم**

في وقت نفّذ فيه الجيش الإسرائيلي حملة اعتقالات في الضفة الغربية المحتلة، أمس السبت، بما في ذلك اعتقال خمسة فلسطينيين من القدس المحتلة، كرّرت منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، أمس على منصة إكس، تعبيرها عن قلقها من تفاقم الأزمة الصحية في الأراضي الفلسطينية منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بما في ذلك الضفة الغربية، والتي سبق أن ربطتها الشهر الماضي بالهجمات على البنى التحتية الصحية وزيادة القيود المفروضة على الحركة ما يؤدي إلى عرقلة الوصول إلى الرعاية الصحية. وقالت المنظمة إن منشآت الرعاية الصحية في الضفة الغربية تعمل تحت التهديد، مع تسجيل أكثر من 480 هجوماً إسرائيلياً عليها منذ أكتوبر الماضي.

وبالتزامن، قُتل شاب فلسطيني، ظهر أمس، برصاص الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية أمام مستشفى ابن سينا في مدينة جنين، خلال محاولتها اعتقال اثنين من المقاومين. وأفادت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، بأن الأجهزة الأمنية كانت تلاحق اثنين من عناصر كتيبة جنين، تقول إنهما مطلوبان لها، أحدهما مصاب، وعند وصولهما إلى مستشفى ابن سينا، اندلع اشتباك مسلح بين المقاومين والأجهزة الأمنية، ما أدى إلى إصابة الشاب أحمد محمد البالي من مخيم جنين، وإعلان مقتله لاحقاً. ووفق المصادر، فإن الشاب البالغ من العمر 30 عاماً، وهو ما قد يضرّ بالأمن القومي المصري، إذ أكّدت القاهرة رفض تلك الخطة من خلال تصريحات سابقة للرئيس عبد الفتاح السيسي أكد فيها وقوف مصر مع الصومال ودعمها وحدته. وكانت مجلة ذي إيكونوميست البريطانية قد نقلت عن دبلوماسيين قولهم إن «إنشاء قاعدة عسكرية إثيوبية في أرض الصومال سيكون أحدث خطوة في خطة لتأمين مجال النفوذ الإماراتي في جميع أنحاء منطقة الخليج الأوسع والقرن الأفريقي». وخلصت المجلة إلى أن هذا الاتفاق «يحتمل أن يثير استياء مصر والسعودية، اللتين لا تنظران برضى إلى سعي الإمارات إلى الهيمنة الإقليمية». كما أن جيبوتي التي ستخسر التدفقات التجارية الإثيوبية لن تكون سعيدة به، لكن إريتريا ستتنفس الصعداء بعد أن بدا أن رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد قد حقق أهدافه من دون اللجوء إلى السلاح، لكنّ احتمال وجود بحرية إثيوبية على أعتابها، مهما كان بعيداً، لن يكون موضع ترحيب».

في السياق، قالت الخبيرة في الشؤون الأفريقية، نجلاء مرعي، لـ«العربي الجديد»، إن «التوسّع الإثيوبي في القرن الأفريقي، عبر إنشاء قاعدة تجارية أو عسكرية في صوماليلاند، يشكل تهديداً صريحاً، وفرضاً للنفوذ بالقوة، من أديس أبابا، وهو ما يقلق مصر وإريتريا والصومال وجيبوتي». وأضافت أن «وجود قاعدة عسكرية إثيوبية على البحر الأحمر تمثل تهديداً إضافياً لأمن الملاحة، لأن وصول إثيوبيا إلى البحر الأحمر في هذا الوقت الذي يشهد فيه باب المندب توتراً شديداً بسبب تهديد جماعة الحوثي أمن الملاحة، وفي ضوء سلوك أديس أبابا في منطقة القرن الأفريقي وسد النهضة، يوضح للكافة طبيعة تحرّكاتها الإقليمية وتحالفاتها وأدائها العدائي بشكل عام». ولفتت مرعي إلى أن «شراكة أديس أبابا بإقليم أنفصالي غير معترف به يفتح الباب على مزيد من الصراعات في منطقة القرن الأفريقي، ويشكل خطراً على مصالح مصر الملاحية في هذه المنطقة الملتهبة، وقد يدفع أيضاً حركة الشباب (في الصومال) إلى القيام بخطوات تصعيدية ما قد يتسبب بتوترات في الداخل الصومالي». وشددت مرعي على أن ذلك «لا يمكن فهمه بمعزل عن الدعم الدولي والإقليمي، إذ تراهن الدول الغربية على زيادة النفوذ الإثيوبي في أفريقيا».

وبحسب بيان للخارجية المصرية، بحث عبد العاطي مع وزير الخارجية الجيبوتي محمود علي يوسف «موضوع أمن البحر الأحمر وتأمين حرية الملاحة الدولية، لا سيما من مصر وجيبوتي من أكثر الدول تأثراً بالتطورات في هذا الممر التجاري المهم». كما تبادل الوزيران الرؤى حول «الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة القرن الأفريقي وتنامي ظاهرة الإرهاب والتطرف وأهمية استمرار التعاون بين مركز الوسطية الجيبوتي والأزهر الشريف في مواجهة الأفكار المتطرفة». وذكر المتحدث باسم الخارجية المصرية، أحمد أبو زيد، أن عبد العاطي «عقد جلسة مباحثات ثنائية موسعة مع وزير خارجية الصومال أحمد معلم فقي، في مقديشو، أكد خلالها اهتمام مصر بتعزيز مستوى العلاقات مع دول القرن الأفريقي، وعلى رأسها الصومال، وكذلك رغبتها في الإسهام في دعم الاستقرار بدول المنطقة انطلاقاً بدور مصر الثابت في دعم الشعوب الأفريقية الشقيقة نحو تحقيق تطلعاتها التنموية، وهو الأمر الذي تزيد أهميته في الفترة الحالية لا سيما مع ما تمر به المنطقة من تحديات جسيمة، باتت تتطلب تكاتف دول المنطقة جميعاً لمواجهتها». كما جرى التباحث حول «الأوضاع في دولة السودان».

تقرير

أي أهداف لزيارة عبد العاطي جيبوتي والصومال؟

القاهرة ـ **العربي الجديد**

توجه وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي، أول من أمس الجمعة، إلى جيبوتي والصومال، في أولى زياراته إلى الخارج منذ توليه منصبه في 3 يوليو/ تموز الحالي، وتأتي مهمة عبد العاطي في ظل أزمات وتوترات تشهدها منطقة القرن الأفريقي، تمس بشكل مباشر المصالح الاستراتيجية والقومية لمصر، في مقدمتها قضية الأمن المائي المهدد بسبب سد النهضة الإثيوبي، ورفض أديس أبابا التعاون مع القاهرة في عملية ملء وتشغيل السد بما لا يؤثر على حصّة مصر من مياه النيل، وأيضاً قضية أمن الملاحة في البحر الأحمر المهدد من جماعة الحوثيين وتأثيره على إيرادات قناة السويس، وأخيراً تحقيق الأمن والاستقرار في القرن الأفريقي بشكل عام، وهو ما ينعكس على أمن مصر واستقرارها. وشملت مباحثات وزير الخارجية المصري، مع نظيريه في جيبوتي محمود علي يوسف والصومال أحمد معلم فقي، جملة هذه الملفات، بالإضافة إلى ملفات أخرى واجتماعية أخرى.

وجاءت زيارة عبد العاطي إلى الصومال وجيبوتي، وسط أزمات متشابكة في منطقة القرن الأفريقي، منها خطة إثيوبيا لبناء قاعدة بحرية في منطقة صوماليلاند (إقليم جمهورية أرض الصومال غير المعترف بها دولياً)، بمساعدة الإمارات التي أبرمت اتفاقاً في 2018 مع الصفقة، لقربها من القواعد الأردن والكويت وسلوفينيا في مايو/أيار الماضي، والهادفة إلى دعم «أوتروا» في مواجهة التحديات السياسية والمالية، وتأكيد دورها الحيوي في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين.

التنمية الأخرى لنحو ستة ملايين لاجئ فلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان وسورية، لديها أموال لمواصلة العمل حتى سبتمبر/أيلول المقبل. وقال لازاريني في المؤتمر السنوي لمانحي الوكالة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، كما اعتقلت تلك القوات الشاب صابر هاني الخضور من بلدة بدو شمال غرب القدس، بعد مداهمة منزل ذويه. وفي محافظة قلقيلية اعتقل الجيش الإسرائيلي، أمس، ثلاثة فلسطينيين، بينهم سيدة. وذكرت «وفا» أن الاحتلال اقتحم مدينة قلقيلية واعتقل دنيا داوود وغسان جبريل، كما اقتحمت بلدة عزون شرق المدينة، واعتقلت عبد اللطيف رياشي، إلى جانب اقتحام قرية النبي إلياس شرق قلقيلية. وطاولت الاعتقالات أمس، شاباً فلسطينياً من بلدة بطا، واستولت على مركبة في مسافر يطا جنوب الخليل، إلى جانب اعتقال ثلاثة شبان فلسطينيين من قرية أم دار غرب جنين، وفلسطينياً وابنه في بيت جالا غرب بيت لحم، إلى جانب ثلاثة فلسطينيين من ضاحية اكتابا شرق طولكرم. بالمقابل قالت كتيبة طولكرم ـ سرايا القدس، إن مقاتليها استهدفوا قوات الاحتلال بأطراف مخيم نور شمس خلال اقتحامها المدينة. وكانت اندلعت اشتباكات بين مقاومين وقوات الاحتلال في مخيم بلاطة شرق نابلس، ليل الجمعة ـ السبت، في وقت شرعت فيه الجرافات بتدمير شوارع المخيم.

في موازاة ذلك، أعلن فيليب لازاريني، المفوّض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، أمس الأول الجمعة، أن الوكالة، والتي يقدم موظفوها البالغ عددهم 30 ألف موظف التعليم والرعاية الصحية الأولية وأنشطة طلبية إلى المستشفى أصيب برصاصة في الصدر أطلقها أفراد الأجهزة الأمنية خلال الاشتباك. وأشارت المصادر إلى أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية اقتحمت مستشفى ابن سينا وفتشت أقسامه، بما فيها غرف العناية المركزة، وحاولت اقتحام غرف العمليات، لكن الأطباء منعوها، لتفتش في اعتقال المقاومين الاثنين. ولفتت المصادر إلى أن الشابين المطلوبين للأجهزة الأمنية قد تعرضا لمحاولات اعتقال واغتيال عدة مرات من قبلها بزعم إطلاقهما النار على أحد أفرادها وإصابته قبل نحو عام ونصف العام.

انطونيو غوتيريس: لا بديل عن وكالة أونروا

اعتقال مخطط تفجيرات كرمان الإيرانية

أعلنت وزارة الاستخبارات الإيرانية، أمس السبت، اعتقال مخطط تفجيرات كرمان، جنوب شرقي إيران في يناير/كانون الثاني الماضي. وأضافت الوزارة في بيانها الذي أذاعه التلفزيون الإيراني أنها وجهت «79 ضربة للإرهابيين في مواجهات مباشرة»، منذ 21 مايو/أيار الماضي إلى 5 يوليو/تموز الحالي. وأشارت إلى أن هدف العمليات كان اعتقال عبدالله كوينة، مخطط تفجيرات كرمان، مضيفة أن المعلومات التي حصلت عليها خلال التحقيق معه «كان لها دور كبير في اكتشاف الكثير من مؤامرات التكفيريين والوصول إلى عناصر رئيسية أخرى وأماكن اختفائهم في المنطقة». وفي 3 يناير/كانون الثاني الماضي، استهدفت تفجيرات انتحارية مراسم إحياء ذكرى قائد «فيلق القدس» الراحل الجنرال قاسم سليماني في مدينة كرمان، ما أودى بحياة 95 شخصاً، مع إصابة العشرات. وتبنّى تنظيم «داعش» التفجيرات، معلناً أن انتحاريين من التنظيم نفذاها، غير أن السلطات الإيرانية اتهمت أيضاً الولايات المتحدة وإسرائيل بالوقوف وراء هذه التفجيرات، معتبرة أن «داعش صنيعة أميركية وإسرائيلية».
(العربي الجديد)

عبد العاطي في القاهرة، 8 يوليو 2024 (عمر عبدالله دلش/رويترز)

الغلاف

يتنامى دور ابناء خليفة حفتر في ليبيا، وقد يرسّخ ذلك نفوذ اللواء الليبي المتقاعد سياسياً واقتصادياً في البلد، خصوصاً أنه عقد صفقة مع الحكومة في طرابلس لتولي رجل مقرب منه رئاسة مؤسسة النفط

تنامي أدوار أبناء حفتر

تجهيز لمرحلة سياسية واقتصادية ليبية مقبلة

طرابلس ـ **اسامة علي**

يتعاظم صعود أبناء خليفة حفتر في المناطق التي يسيطر عليها في شرق ليبيا وجنوبها، ما أثار أسئلة حول ما إذا كان اللواء الليبي المتقاعد يحضّر لمرحلة ثانية لتحقيق طموحه في الحكم المطلق بعد فشله في حكم البلاد بقوة السلاح. ومنذ عام 2022 بدأ أبناء خليفة حفتر في تولي قيادة العديد من المؤسسات والمليشيات القوية التابعة لقيادة والدهم، وأولهم صدام، ثالث أبناء خليفة حفتر في الترتيب الأسري. وكان صدام مُنح مطلع 2021 رتبة عقيد، من دون أن ينخرط في سلك الدراسات العسكرية والأمنية، وعُيّن قائداً للواء طارق بن زياد الذي ضم عدداً من مليشيات والده الفارة من عدوانه على طرابلس منتصف العام 2021، وصارت من أقوى الألوية التي تسيطر على بنغازي وما حولها، قبل أن تتم ترقيته إلى رتبة لواء منتصف مايو/ أيار الماضي وتعيينه آمراً لرئاسة أركان القوات البرية، التي أعاد من خلالها هيكلة عدد من المليشيات القوية تحت إدارته المباشرة، ونشرها في بنغازي ووسط الشمال وفي كامل الجنوب.

وبالتوازي برز خالد، رابع أبناء خليفة حفتر قائداً عسكرياً برتبة عقيد للواء 106، ثاني أكبر مليشيات والده والمنتشر بين بنغازي والحدود الشرقية الليبية، وانتهى إلى تعيينه آمراً لأركان الوحدات الأمنية برتبة لواء، التي هيكل من خلالها أغلب المليشيات التي تقع تحت سيطرته في أعمال ذات طابع أمني. ومنذ انخراط خليفة حفتر في العمل السياسي وتقدمه للترشح إلى الانتخابات الرئاسية نهاية العام 2021، برز بلقاسم، ثاني أبناء خليفة حفتر مستشاراً سياسياً له، وحضر في هامش أغلب المفاوضات السياسية التي تمت إثر انهيار مشروع الانتخابات ممثلاً لوالده. كما كوّن بلقاسم ثقلاً كبيراً داخل مجلس النواب بما هو طيف سياسي لعرقلة إنشاء قوانين انتخابية تقصي والده، قبل أن يعينه رئيس مجلس النواب عقيلة صالح، بقرار مفاجئ وبدون موافقة البرلمان رئيساً لجهاز «صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا»، بصلاحيات مطلقة وبدون الخضوع إلى أي رقابة أو محاسبة، وضم إليه العشرات من المؤسسات الحكومية. تلك هي خريطة توزع مراكز الحكم التي تولاها أبناء خليفة حفتر فيما بقي ثلاثة آخرون من أولاده يمارسون نشاطات على الهامش بدون أي أدوار ظاهرة فعلياً، وهم نجله الأكبر الصديق الذي عرف باهتمامه بالأنشطة الثقافية والرياضية، وصلاح المعروف بأنه أحد رموز التيار المدخلي ويدير علاقات واسعة مع قادة التيار المدخلي في جميع أنحاء البلاد، وعقبة الذي لا يزال يقيم في فرجينيا ويدير جملة من عقارات ومشاريع أسرة حفتر الخاصة.

وبرز صعود أبناء خليفة حفتر في هذه المراكز منذ العام 2020، عندما بدا اللواء المتقاعد يستجمع قوته ويعيد حضوره في المشهد، إثر الانهيار الكبير لقوة مليشياته، بعد تلقيها هزيمة كبيرة جنوب طرابلس خلال هجومها على العاصمة الليبية عامي 2019 و2020، ما تسبّب بتراجع كبير في سيطرته العسكرية التي انحصرت في بنغازي وعدد من المناطق المجاورة لها، وعدة معسكرات في سرت وسط شمال البلاد، والجفرة وسط الجنوب بمعاونة مرتزقة مجموعة «فاغنر» الروسية المتحالفة معه. بالتوازي مع ذلك، عيّن حفتر الشهر الماضي صهريه باسم الفرجاني وأيوب الفرجاني، وهما من أبناء عمومته، وبرزا خلال السنوات الماضية القريبة قادةً لبعض الكتائب، في مناصب مقربة منه. فالأول آمر لحرسه الخاص، والثاني سكرتير خاص له بدلاً عن اللواء خيري التميمي الذي تولى هذا المنصب لسنوات. وعلى الرغم من تقسيم الأدوار هذا، إلا أن أعمال أبناء خليفة حفتر الثلاثة تبدو متداخلة، فوحدات الأمن التي يقودها خالد في شرق البلاد تقع بمدينة درنة التي تتركز فيها مشاريع بلقاسم الإنمائية ضمن نفوذه. كما أن خالد على صلة بصدام، إذ تقع طبرق، التي يشرف صدام على نقل أطنان من العتاد العسكري الروسي من خلال مينائها ضمن نفوذه أيضاً، بالإضافة إلى أن مدن مرزق والكفرة وسرت التي زارها بلقاسم، وأعلن فيها عزمه إطلاق مشاريع إنمائية فيها تقع ضمن نفوذ صدام.

ويلفت أستاذ العلوم السياسية خليفة الحداد، إلى أن حفتر أحدث عدة تغييرات في مواقع أولاده بعد تعيينهم فيها. ويشير إلى أن ذلك جرى ضمن خطط لحفتر لإعادة هيكلة خريطة نفوذه تبعاً للمستجدات والتحولات التي تشهدها البلاد، ومن أبرزها تغيير صلاحيات مليشيات خالد المسيطرة على مناطق شرق بنغازي من عسكرية إلى أمنية، تلافياً لأي صدام مع قبائل أقصى شرق البلاد التي بدا عليها السخط من قيضته العسكرية أخيراً. ويضيف: كما أن حفتر نقل صلاحيات المشاريع الإنمائية والخدمية التي كان يمارسها اللواء طارق بن زياد من خلال جهاز يعرف بـ«جهاز طارق بن زياد للخدمات والإنتاج» إلى نجله الآخر بلقاسم، بتعيينه من قبل مجلس النواب رئيساً لصندوق إعادة الإعمار، مقابل منح صدام صلاحيات عسكرية واسعة للهيمنة على بنغازي ووسط شمال البلاد وكامل الجنوب. ويرى الحداد، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن هذه التغييرات في مراكز ومفاصل سيطرة حفتر «تغيير استراتيجي» لدى اللواء المتقاعد من خلال خطة يديرها بنفسه لتعزيز وترسيخ نفوذه لمراحل مقبلة، وبالتالي فهي ليست نهائية وتتعامل مع المستجدات. ويوضح الحداد أن «خطوة نقل بلقاسم من مستشار سياسي إلى قائد لمشروع إعمار يعكس بوضوح قناعة حفتر بأن العملية السياسية لن يتحقق منها شيء في المستقبل المنظور على الأقل، خصوصاً الانتخابات الرئاسية، التي كان يخطط عبرها للوصول إلى حكم البلاد. والأرجح أن مستشاريه هم من أشاروا عليه بالذهاب إلى بناء قاعدة شعبية، وحشد مؤيدين له من خلال مشاريع الإعمار التي تعد الورقة الرابحة التي تخاطب المواطن بشكل مباشر في ظل الانهيار الخدمي الذي يعانيه»، مشيراً إلى أن المشاريع الخدمية والإعمار رسالة للخارج أيضاً للتأكيد أنه رجل قادر على إدارة الدولة. ولحفتر، بحسب الحداد، العديد من الأهداف التي يرمي للوصول إليها في ملف الإعمار، ومنها «تهدئة التوتر القبلي في الشرق الذي تحوّل إلى صداع في رأسه، فمنطق المال والاقتصاد والإعمار لغة مناسبة للتهدئة في الداخل، ومن جانب آخر لغة مناسبة لاستدعاء انتباه الشركات العالمية الكبرى التي تمتلك تأثيراً على حكوماتها في الدول ذات الثقل الكبير، خصوصاً التي تولي اهتماماً كبيراً ليس لأموال الإعمار فقط، بل للنفط الذي يسيطر حفتر على مناطبه وموانئ تصديره»، مشيراً إلى أن الحكومة التابعة لحفتر شرق البلاد منحت شركات روسية عقوداً لإنشاء مصفاة للنفط في طبرق. يتابع الحداد: «مثل هذا الإجراء رسالة للمعسكر الغربي المنزعج من التوغل الروسي. فحفتر كما نرى من استقبالاته العديدة لمسؤولين أوروبيين وأميركيين لم يقفل الباب أمامهم. والملاحظ أننا رأينا زيارة معلنة الشهر الماضي من السفير الأميركي (ريتشارد نولاند) لمدينة درنة التقى خلالها بلقاسم وناقش معه مشاريع الإعمار»، واعتبر أن زيارة بلقاسم إلى مرزق التي تلت لقاءه بالسفير الأميركي وحديثه عن عزمه إطلاق مشروع لإعادة إعمار مرزق مؤشر إلى ارتباط زيارته لهذه المدينة بشراكة اقتصادية مع الجانب الأميركي، الذي أعلن عديد المرات اهتمامه بالجنوب، وتحديداً مرزق، مع القادة السياسيين في طرابلس. ويرى الحداد أن إعطاء حفتر صلاحيات عسكرية واسعة لابنه صدام في كامل الجنوب وشمال وسط البلاد يهدف إلى «تهيئة هذه المنطقة أمنياً لجعلها قابلة لتنفيذ مشاريع تنموية، بهدف استدعاء انتباه شركات الدول الكبرى. ويجب الانتباه بشكل كبير لغنى الجنوب والوسط بموارد الطبيعية والنفط والغاز وغيرها». ونفى أن يكون في حسابات القوى الغربية، وعلى رأسها واشنطن، الدخول في مواجهة عسكرية مع الروس الذين يعزّزون وجودهم العسكري في الجنوب. ويردف الحداد قائلاً: «حتى موسكو تتجه في جزء كبير من خططها للشراكات الاقتصادية مع القادة في الشرق وطرابلس، ومن غير الممكن أن تدخل في مواجهة عسكرية مع الأميركيين والأوروبيين، فما ينشر من تقارير حول نقل عتاد عسكري روسي في مناطق سيطرة حفتر يتجاوز ليبيا. إلا أن تشكل للروس سوى نافذة للوصول إلى العمق الأفريقي». وضمن التحوّل الاستراتيجي في خطط اللواء الليبي المتقاعد، كما يصفه الحداد، يرى أن حفتر «لم يعد يفكر كذلك بمنطق القوة والرغبة في السيطرة على غرب البلاد بالسلاح، بل بمنطق المال ومصادره. فغني عن البيان أنه عقد صفقة مع الحكومة في طرابلس لتولية رجل مقرب منه رئاسة مؤسسة النفط التي لا تدير إنتاج وتصدير النفط، بل تمتلك صلاحيات إبرام عقود الاستثمار الكبيرة مع الشركات العالمية الضخمة، وهو لم يعد يصرح في خطاباته بتصريحات نارية رافضة للحكومة في طرابلس كونه أدرك أنها معترف بها دولياً ويجب استثمار قبولها التواصل معه». وكان تم تعيين فرحات بن قدارة، أحد الشخصيات المقربة من حفتر، رئيساً للمؤسسة الوطنية للنفط في يوليو/تموز 2022 من قبل حكومة الوحدة الوطنية.

خالد حفتر (وسط) في درنة، 18 سبتمبر 2023 (محمود تركية/فرانس برس)

ميلوني تزور طرابلس

تزور رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني العاصمة الليبية طرابلس يوم الأربعاء المقبل، للمشاركة في منتدى الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط الذي تنظمه حكومة الوحدة الوطنية حول مكافحة الهجرة غير النظامية. وأفادت وكالة نوفا الإيطالية للأنباء بأن السلطة الإيطالية حددت لنفسها عدة أهداف في شمال أفريقيا، أبرزها ضمان التنسيق المتكامل تحت رعاية واحدة بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد للمهاجرين.

أعمال أبناء حفتر تبدو متداخلة على الرغم من تقسيم الأدوار

خليفة الحداد: التغييرات في مفاصل سيطرة حفتر ليست نهائية

وفي المقابل، يقر الناشط السياسي عيسى هومة، في حديث لـ«العربي الجديد»، بأن حفتر بات يمتلك صلات غير مباشرة بإدارة مؤسسات استراتيجية في طرابلس. ويلفت إلى أنه لا يتصل بمؤسسة النفط فقط، بل بالبنك المركزي أيضاً بعد أن أعاد محافظ البنك الصديق الكبير ترميم علاقاته مع رئيس مجلس النواب عقيلة صالح، المتحالف مع حفتر، وأصبحت بيانات البنك المركزي مؤخراً تُوافق ضمنياً على استفادة صندوق الإعمار الذي يقوده بلقاسم حفتر من أموال المصارف في شرق ليبيا. لكن هومة يعتبر، في الوقت ذاته، أن ذهاب حفتر لتقسيم الأدوار بين أولاده يعكس خلافات عميقة بينهم، وأن حفتر يحاول إدارة أزمته الداخلية، مشيراً إلى وجود العديد من المؤشرات السابقة التي أظهرت سعي أولاده للتنفيذ كل منهم في مجال على حساب الآخر. ويشدد على أن «حفتر أقصى عدداً من الضباط السابقين وعين أولاده وأقرباءه بهدف تحصين وجوده من أي انقلابات عسكرية. هذا مؤكد لكن ما يجب أن ننتبه إليه أنه عيّن أقرباءه من غير أولاده في الدائرة الخاصة المحيطة به مثل أيوب وباسم صهريه اللذين يبدو أنهما أكثر إخلاصاً له من أولاده، وهو مؤشر يفضي بنا إلى تكهن أن حفتر يخشى انقلابات أولاده أيضاً، خصوصاً صدام الذي مد له في صلاحياته بعيداً عن مركز حكمه في الرجمة شرق بنغازي». وعن الطابع الاقتصادي الذي بات يغلّف أعمال وأشغال قيادة حفتر، فإنه برأي هومة يعكس أزمة مالية يعانيها حفتر استدعت الاستفادة من أوضاع البلاد لفتح مصادر جديدة لتمويل قوته، خاصة بعد أن بات مورد النفط محط أنظار أقطاب الصراع الدولي، وربما تعلن واشنطن وعواصم أوروبية عقوبات على النفط الليبي بعدما ثارت شبهات حول استفادة حفتر من أموال النفط في شراء أسلحة روسية. ويختم هومة بالإشارة إلى أن النزاعات غير المعلنة بين أبناء خليفة حفتر زادت من ضيق الخيارات لديه بسبب تورطه في علاقات عسكرية مع موسكو، وسط تنامي مؤشرات القلق الأميركي والأوروبي من هذه العلاقة. ويقول إن «توزيع الأدوار بين أبناء خليفة حفتر قد يكون محاولة لإدارة الخلافات بينهم، لكن الأمر لن يطول، فهو رجل في الثمانينات مع عمره وواجه العديد من الوعكات الصحية التي الزمته الراحة في العديد من المرات»، مؤكداً أن ملامح الانقسام ستزيد وضوحاً بمرور الوقت.

توحيد المؤسسات العسكرية

اعلنت نائبة رئيس البعثة الاممية في ليبيا، ستيفاني خوري (الصورة)، عبر «اكس»، انها شاركت يوم الخميس الماضي «في رئاسة اجتماع مجموعة العمل الامنية المنبثقة عن عملية برلين، وتم بحث سبل دعم المؤسسات الامنية الليبية والاطراف الليبية الفاعلة في تحقيق السلام والاستقرار، والخطوات التي يمكن اتخاذها لدعم الجهود الليبية في توحيد المؤسسات الامنية والعسكرية وبناء الثقة وتعزيز احترام اتفاق وقف اطلاق النار».

اليمن... وثيقة فكرية لمواجهة الحوثيين

باشر باحثون ومفكرون العمل على إنشاء وثيقة فكرية لمواجهة الحوثيين في اليمن، خصوصاً أن الجماعة تقوم بعملية غسيل دماغ كبيرة، عبر تركيزها على جيل الأطفال

نعز ـ **فخر العزب**

في سياق إيمان القوى والمكونات اليمنية الرافضة لمشروع جماعة الحوثيين أن المعركة مع الجماعة لا تنحصر في الجانب السياسي والعسكري، بل تتعداهما إلى الجانب الفكري، اجتمعت أحزاب ومكونات سياسية وكيانات نقابية وقيادات في السلطة المحلية، وقيادات عسكرية وأمنية، ولجنة تعزيز الثقافة الوطنية والوعي الجمهوري، في مدينة تعز اليمنية الخميس الماضي، بهدف مناقشة ووضع وثيقة فكرية لمواجهة الحوثيين ضمن رؤية فكرية موحدة وشاملة، لتحصين الفرد والمجتمع من «خطورة» مشروع جماعة الحوثي. واستعرض اللقاء، الذي جاء ضمن مخرجات اجتماع لجنة تعزيز الثقافة الوطنية والوعي الجمهوري، ملخصاً بالمهام والإجراءات التي تتبناها وثيقة فكرية لمواجهة الحوثيين بناء على الموجهات العامة لهذا المشروع، وإيجاد محاور خاصة لتنفيذ الخطط والأنشطة المختلفة التي على ضوئها شكلت لجنة تطوير الرؤية والأدبيات والموجهات العامة للخطط، وعقد لقاءات سابقة، والتي أكدت جميعها ضرورة وضع آليات وبرامج عمل التوعية بمخاطر الفكر الحوثي.

كما أكد اللقاء أهمية إشراك المفكرين والأكاديميين والإعلاميين والمثقفين في صياغة الرؤى العلمية والفكرية والتاريخية والسياسية المناسبة، وتحصين المجتمع من خلال تقديم كل قطاع لرؤيته، كل فيما يخصه، ورفعها ليتسنى رفع الرؤية العامة والبدء بالأنشطة الميدانية. وشدد اللقاء على أهمية تضافر كل الجهود نحو مواجهة المشروع الحوثي، وترسيخ الوعي الجمهوري، وتعزيز الثقافة الوطنية بين أوساط المجتمع عبر كل الوسائل الإعلامية وغيرها، وصياغة وثيقة فكرية لمواجهة الحوثيين على أن موحدة لتحقيق أهداف البرنامج العام. وعقدت لجنة تعزيز الثقافة الوطنية والوعي الجمهوري لقاء مع مفكرين وباحثين. وأقر الاجتماع تشكيل فريق يضم عدداً من الأكاديميين والباحثين المختصين برئاسة بلال الطيب رئيس مؤسسة الجمهورية للصحافة والنشر، يتولى إعداد وتجهيز الأدبيات والأوراق لمشروع إعداد وثيقة فكرية لمواجهة الحوثيين وفقاً للبرنامج العام، وتقديمها لرئاسة اللجنة لمناقشتها وإقرارها ضمن الرؤية العامة. المسؤول الإعلامي لفرع التجمع اليمني للإصلاح في تعز، أحمد عثمان، قال لـ«العربي الجديد» إن «الهدف من إنشاء وثيقة فكرية لمواجهة الحوثيين هو هدف ثقافي توعوي، فالوعي هو حجر الزاوية في معركة هوية وثقافة في المقام الأول، خصوصاً أن المعركة التي يخوضها الحوثي لها شقان: عسكري وثقافي، والثقافي هو الشق الأخطر والمستمر». واعتبر أن «لدى الحوثي عقيدة عنصرية وهوية أمامية ترسخ نظرية السيد والعبد، وهي تعمل على نشر ذلك عبر الإعلام والتربية والدورات والمنابر المختلفة، بما يمثل خطورة على وعي الشعب والأجيال، وهو ما يوجب أهمية قيادة عملية تحصين ثقافي وفكري لتأسيس قيم الحرية والمساواة وحق الشعب في السلطة والثروة».

وأضاف عثمان أن للرؤية محددات، أهمها حشد المجتمع أمام أهداف الثورة وقيم الجمهورية والإعلاء من شأن المواطنة المتساوية، وأهمية حكم الشعب نفسه عبر تبادل سلمي للسلطة وتثقيف الفرص. وأشار إلى أن الرؤية تبنتها السلطة والأحزاب الوطنية العامة التي اعتُمدت من الأحزاب والسلطة لكي تكون عبارة عن رؤية ثقافية ووثيقة عمل ثقافي مشتركة تحافظ على الهوية الجمهورية ومبادئ الحرية والمواطنة المتساوية وتكافؤ الفرص».

من جهته، قال الكاتب الصحافي سلمان الحميدي، لـ«العربي الجديد»، إن «الحوثيين يركزون على غرس أفكارهم في أكبر عملية غسيل للأدمغة يشهدها اليمن منذ قيام الجمهورية سنة 1962، فمعركة اليمنيين مع الحوثي تحركها فكرة في الأصل، وقد عبر عنها الحوثيون صراحة بما يسمى الوثيقة الفكرية قبل سنوات، والتي تدور حول الاصطفاء، بمعنى أنهم فئة تختلف عن باقي اليمنيين وفق مبدأ (أنا خير منه)، والحوثيون يريدون دمغ الفكرة في أذهان اليمنيين، لتحويلهم إلى مجرد أدوات تعمل في خدمة الفكرة المحاطة بهالة التقديس».

أحمد عثمان: للحوثيين عقيدة عنصرية ترسخ نظرية السيد والعبد

وأضاف الحميدي أن «الخطير في الأمر أن جماعة الحوثي تركز على فئة الأطفال والمراهقين، تستهدف جيلاً لاستثماره في المستقبل القريب، وتقول الإحصائيات إن 40 في المائة من سكان اليمن لا تتجاوز أعمارهم الـ15 عاماً، ولهذا يغير الحوثي المنهج الدراسي في مناطق سيطرته، وكذلك يقيم المراكز الصيفية ويشرف على الأنشطة المدرسية». وتابع: «لهذا تبرز أهمية المواجهة الفكرية التي تفند مزاعم الحوثي الفكرية، ونحتاج إلى مغادرة مربع الركود عبر برامج وأنشطة مكثفة تخاطب الفئات المختلفة، تخاطب اليمنيين في المناطق المحررة وتحدث نوعاً من الحراك الفكري، وأخرى تخاطب اليمنيين في مناطق الحوثيين وتمكنهم من المقاومة والصمود أمام الفكر الظلامي الاستعلائي الذي يضخّه الحوثيون».

مدرسة تحت سيطرة الحوثيين في صنعاء، 27 إبريل 2024 (محمد حويس/فرانس برس)

انتخابات مجلس الشعب السوري... إجراء شكلي

يستعد النظام لإجراء انتخابات مجلس الشعب السوري غداً الاثنين، بينما يرى سوريون من مناطق عدة أن الانتخابات لا معنى لها في ظل حكم الفرد الواحد

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**

اكتملت الاستعدادات في مناطق النظام السوري لإجراء انتخابات تشريعية غداً الاثنين، في ظل عدم اكتراث من السوريين الذين لا يرون فيها إلا ترسيخاً للطبيعة الفئوية والحزبية والمناطقية لمجلس الشعب (البرلمان)، والذي بقي على هامش الأحداث الكبرى التي عصفت بالبلاد التي تتحكم فيها الأجهزة الأمنية ورئيس ذو صلاحيات مطلقة. وانتخابات مجلس الشعب السوري هذه هي الرابعة منذ بدء الثورة السورية في عام 2011، وفق دستور وضعه النظام عام 2012 لم يبدل من الواقع السياسي شيئاً، بل رسّخ سلطة بشار الأسد ومنحه صلاحيات مطلقة. ويتكون مجلس الشعب من 250 مقعداً، نصفها للعمال والفلاحين. ومن المؤكد أن أغلب هذه المقاعد تذهب إلى مرشحين من حزب البعث الحاكم وبعض الأحزاب الصغيرة التي تدور في فلكه. ولا يُنتظر على الإطلاق أن تأتي هذه الانتخابات بجديد يغيّر من الطبيعة الحزبية والفئوية والمناطقية لهذا المجلس، والذي يفتقد أي فعالية سياسية، إذ يُبقيه النظام على هامش الأحداث جاعلاً منه ديكوراً سياسياً لا أكثر. وبحسب مصادر إعلامية في النظام السوري، بلغ عدد المرشحين في انتخابات مجلس الشعب السوري الحالية 8953 مرشحاً، في حين يصر النظام على إجراء انتخابات حتى للمناطق الخارجة عن سيطرته من خلال فتح صناديق اقتراع في عدة مدن.

ويؤكد مروان. ز (52 عاماً)، وهو من سكان بلدة جرمانا قرب دمشق، أنه غير معني على الإطلاق بهذه الانتخابات، مشيراً في حديث مع «العربي الجديد» إلى أن «أعضاء مجلس الشعب لا يقدمون ولا يؤخرون وليس بيدهم من الأمر شيء». ويضيف أن «السلطة حريصة على ألا يدخل المجلس معارض حقيقي لسياساتها»، لافتاً إلى أنه «حتى المرشحون المستقلون هم مرتبطون بالنظام وأجهزته». من جانبها، ترى سعاد. ت (56 عاماً)، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «همّ المواطن اليوم تأمين لقمة العيش ولا تهمه انتخابات مجلس الشعب السوري أو غيرها»، مضيفة: «ماذا فعل المجلس السابق لنا. لا شيء. لا ننتظر من المجلس الجديد شيئاً أيضاً».

ولا يمكن للنظام إجراء انتخابات مجلس الشعب السوري في مناطق واسعة من جغرافية البلاد هي خارج سيطرته كالشمال السوري كله، والذي يقع الجانب الغربي منه تحت سيطرة فصائل المعارضة و«هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً). كما يقع الجانب الشرقي للشمال السوري تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، والتي أكدت أنها لن تسمح بوضع صناديق انتخابية في مناطق واقعة تحت سيطرتها ما خلا مربعين أمنيين تابعين للنظام في مدينتي الحسكة والقامشلي.

وفي مدينة حماة وسط البلاد، يشير أحد النازحين القادمين من محافظة الرقة إلى أنه «غير متحمس» للمشاركة في انتخابات مجلس الشعب السوري. ويشير في حديث لـ«العربي الجديد» إلى أن المجلس «لا علاقة له بأي حلول أو القضية السورية»، مضيفاً أن «أعضاءه مجرد أشخاص النظام راض عنهم، والفائزون معروفون قبل إجراء الانتخابات، فالنتائج معروفة، لا يمكن أن يدخل قبة البرلمان شخص مناهض للسلطة أو حتى لديه ملاحظات جوهرية على سياستها في الداخل والخارج». وفي السياق، يرفض نبيل السويدان من محافظة درعا، جنوب سورية، في حديث مع «العربي الجديد»، تشبيه انتخابات مجلس الشعب السوري بالمسرحية «لأن المسرحية تأتي في سياق خدمة هدف وقضية، في حين أن الانتخابات لا تخدم سوى مصالح السلطة، وتهدم مصالح الشعب». في حين يرى أحمد الحريري أن على الناس إعطاء فرصة للمرشحين الجدد»، مضيفاً لـ«العربي الجديد»، أنه «من الخطأ الحكم على نتيجة قبل حدوثها».

وتعليقاً على انتخابات مجلس الشعب السوري الاثنين، يرى الباحث السياسي أحمد القربي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن مجلس الشعب قبيل انطلاق الثورة في عام 2011 كان «وسيلة لإرضاء شخصيات مرتبطة بالنظام وتحقيق التوازن في السلطة». ويضيف أنه «لم يكن الهدف من إجراء الانتخابات وصول أشخاص يمثلون بالفعل السوريين تحت قبة البرلمان»، لافتاً إلى أنه «بعد الثورة تكرّس هذا النهج أكثر، فتحول البرلمان إلى ساحة لتبييض صفحات أشخاص يتزعمون مليشيات، وإدخال شخصيات محسوبة على روسيا وإيران». ويخلص القربي إلى القول إن «غاية النظام من إجراء الانتخابات الحصول على جزء من الشرعية الخارجية، أما في الداخل فلا شرعية لها على الإطلاق فاغلب الشعب السوري إما مهجر وإما معتقل وإما مشرد». ويشير إلى أن «نسبة المشاركة في الانتخابات في الدورات السابقة كانت متدنية جداً، وهو ما ينسف شرعيتها».

مجني: النظام يريد توجيه رسالة بأنه يملك السيادة والشرعية

وفي السياق يوضح القاضي السوري السابق والخبير القانوني أنور مجني، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الانتخابات لدى النظام «استحقاق دستوري لأن مدة البرلمان السابق انتهت»، مضيفاً أن «مجلس الشعب وفق الدستور يمتلك سلطة التشريع». ويشير إلى أن انتخابات مجلس الشعب السوري «بالتأكيد ليست سليمة وليست شرعية لأن نصف الشعب غير قادر على المشاركة بغض النظر عن مسألة قبوله لها من عدمه»، مضيفاً أن «النظام يريد توجيه رسائل إلى المجتمع الدولي بأنه يملك السيادة والشرعية وأنه ينفذ استحقاقات الدستور، وأي تفاهمات حول القضية السورية يجب أن تمر من خلاله».

وينص الدستور الذي وضعه رئيس النظام بشار الأسد في عام 2012 على أن مجلس الشعب «يتولى السلطة التشريعية في سورية، ومن مهامه: حجب الثقة عن الوزارة أو عن أحد الوزراء، وإقرار الموازنة العامة للدولة وخطط التنمية، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بسلامة الدولة، والعفو العام». بيد أن الواقع تشير إلى أن المجلس عجز عن حجب الثقة عن أي وزير في الحكومة رغم أن الظروف المعيشية في مناطق النظام كارثية.

ويرى المحامي السوري عبد الناصر حوشان، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الانتخابات التي ستجرى غداً الاثنين «جريمة دستورية وجنائية، وسياسية»، مشيراً إلى أن الدستور الذي وضعه النظام ينص على «حق المواطن في الإسهام في الحياة السياسية ومنها حق الترشح والانتخاب». ويضيف أنه «بناء عليه فإن التهجير القسري لأكثر من نصف الشعب السوري يعني حرمانه من حقوقه السياسية ومنها الترشح والانتخاب، والانتخابات اليوم تجري في غياب نصف الشعب وذلك مخالفة لأحكام الدستور وبالتالي فإن العملية برمتها غير دستورية». ويشير إلى أنه «رصدنا عمليات تزوير في السجل الانتخابي العام وبيانات السجل المدني وبيانات مكتب الإحصاء المركزي وكل هذه البيانات هي أساس السجل الانتخابي».

أحد شوارع دمشق، الأربعاء الماضي (وآفي بشارة/ فرانس برس)

تقرير

تفاقمت أزمة فرنسا مع تحايل إيمانويل ماكرون على الدستور من أجل تعيين رئيس حكومة، وعجز الجبهة اليسارية عن تسمية إحدى شخصياتها لتقديمها إلى الإليزيه بوصفها المرشحة الموحدة لتأليف حكومة

أزمة فرنسا تتفاقم

تحايل ماكرون وخلافات اليسار وغموض الدستور

باريس ـ **أرليت خوري**

بعد مضي أسبوع على مفاجأة الدورة الثانية من الانتخابات البرلمانية التي أعطت اليسار فوزاً نسبياً، بدا أن أزمة فرنسا السياسية ازدادت تعقيداً على ضوء ثلاثة معطيات: الأول التفاف الرئيس إيمانويل ماكرون على النتيجة برفضه تسمية شخصية من التحالف اليساري الفائز، «الجبهة الشعبية الجديدة»، لتأليف حكومة بموجب تقاليد الجمهورية الخامسة السارية منذ 1958 القائمة على تسمية تلقائية لممثل عن الكتلة الفائزة في الانتخابات التشريعية لتأليف حكومة. والمعطى الثاني عجز الجبهة اليسارية عن تسمية إحدى شخصياتها لتقديمها إلى الإليزيه بوصفها المرشحة الموحدة لتأليف حكومة. والثالث غموض الدستور الفرنسي في ما يتعلق بعدم إلزام الرئيس تسمية سياسي من الطرف الفائز في الانتخابات، وإن بغالبية بسيطة، لتأليف حكومة، وهو ما يستغله ماكرون في المماطلة أملاً في تفتت الجبهة اليسارية وتأليف ما يسميها حكومة توافقية، أو ائتلافية، على طريقته، التي ابتدعها بوصوله إلى الرئاسة

> فشلت أطراف الجبهة اليسارية في الاتفاق على مرشح للحكومة
>
> عدم وجود غالبية برلمانية قد يفرض الشلل على عمل البرلمان

عام 2017 بوصفه «لا يمين ولا يسار»، ومحاولته تغيير قواعد السياسة الفرنسية القائمة على هذه الثنائية، أي اليسار واليمين وما بينهما من وسط. وفي إطار أزمة فرنسا، فشلت مفاوضات أطراف الجبهة اليسارية حتى الآن في الاتفاق على تسمية مرشح عنها لتأليف حكومة، بعد فوزها بـ182 نائباً، يضاف إليهم 11 يسارياً مستقلاً من خارج «الجبهة الشعبية الجديدة»، من أصل 577 هو مجموع نواب الجمعية الوطنية (الغرفة الأهم من البرلمان)، الخلاف الأساسي داخل «الجبهة الشعبية» هو بين حزبي «فرنسا غير الخاضعة» بزعامة جان لوك ميلانشون، والحزب الاشتراكي الذي يقوده أوليفييه فور، حول عنوانين رئيسيين، هما صيغة البرنامج الذي يجب أن تعتمده الحكومة، واسم رئيسها المفترض. ولم تنجح المساعي التي بذلتها الأمينة العامة الوطنية لحزب الخضر مارتين تونديلييه في تقريب وجهات النظر بين الطرفين. ومنذ اللحظات الأولى التي أعقبت صدور نتائج الانتخابات، أعلن ميلانشون أنّ على الحكومة اعتماد البرنامج الانتخابي للجبهة الموحدة وتطبيقه بحذافيره. كما أشار إلى أن إحراز حزبه أكبر عدد من المقاعد النيابية (75) مقارنة مع شركائه من «الجبهة الشعبية» هو بين حزبي «فرنسا غير الخاضعة» بزعامة جان لوك ميلانشون، والحزب الاشتراكي الذي يقوده أوليفييه فور، حول عنوانين رئيسيين، هما صيغة البرنامج الذي يجب أن تعتمده الحكومة، واسم رئيسها المفترض. ولم تنجح المساعي التي بذلتها الأمينة العامة الوطنية لحزب الخضر مارتين تونديلييه في تقريب وجهات النظر بين الطرفين. ومنذ اللحظات الأولى التي أعقبت صدور نتائج الانتخابات، أعلن ميلانشون أنّ على الحكومة اعتماد البرنامج الانتخابي للجبهة الموحدة وتطبيقه بحذافيره. كما أشار إلى أن إحراز حزبه أكبر عدد من المقاعد النيابية (75) مقارنة مع شركائه من «الجبهة الشعبية» هو بين حزبي «فرنسا غير الخاضعة» بزعامة جان لوك ميلانشون، والحزب الاشتراكي الذي يقوده أوليفييه فور، فور إلى إعادة صياغة برنامج حكومي حول المحاور الرئيسية المعيشية والاقتصادية، التي تمثل أولوية بالنسبة إلى الفرنسيين والتعويض عن كون الحكومة ستكون حكومة أقلية، ببرنامج يجب أن يحظى بغالبية من التأييد، لذلك يجب أن يكون اسم رئيسها مقبولاً لا يواجَه بمعارضة فورية في الوسط السياسي. صورة أزمة فرنسا لا تبدو أكثر إشراقاً على الطرف الآخر، أي تحالف «معاً من أجل الجمهورية» الوسطي الموالي للرئيس الفرنسي، الذي حل في المرتبة الثانية مع 163 مقعداً نيابياً، وسط بوادر انقسام في صفوفه. فقد أعرب رئيس الحكومة غابرييل أتال، الذي قاد الحملة الانتخابية للتحالف، عن شجبه القرار الذي اتخذه ماكرون بحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة لكبح تقدم «التجمع الوطني» اليميني المتطرف، الذي كان أحرز تقدماً كاسحاً في الانتخابات الأوروبية في 9 يونيو/حزيران الماضي مع نحو 32 في المائة من الأصوات. وأجاز هذا الموقف التكهن بأن أتال يصدر بالابتعاد عن ماكرون، وسلوك دربه السياسي الخاص، وهو ما فتح شهية شخصيات أخرى، منها وزير الداخلية جيرالد دارمانان، للسير على درب التمييز، فيما بات الابتعاد قائماً عملياً مع رئيس الحكومة السابق إدوار فيليب، الذي لم يعد يخفي طموحه لخلافة الرئيس في الانتخابات الرئاسية عام 2027.

ماكرون خلال اقتراعه بالانتخابات، 7 يوليو 2024 (محمد بحرة/فرانس برس)

وسط هذه الأجواء، قرر ماكرون الخروج عن الصمت الذي كان التزمه عقب الانتخابات. ووجّه يوم الأربعاء الماضي رسالة إلى الفرنسيين يدعو فيها البرلمان الجديد للتشاور والتحاور بهدف تشكيل حكومة ائتلافية واسعة النطاق، تضم شخصيات من القوى السياسية المختلفة، باستثناء اليمين الوسط السياسي. صورة أزمة فرنسا لا تبدو أكثر إشراقاً على الطرف الآخر، أي تحالف «معاً من أجل الجمهورية» الوسطي الموالي للرئيس الفرنسي، الذي حل في المرتبة الثانية مع 163 مقعداً نيابياً، وسط بوادر انقسام في صفوفه. فقد أعرب رئيس الحكومة غابرييل أتال، الذي قاد الحملة الانتخابية للتحالف، عن شجبه القرار الذي اتخذه ماكرون بحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة لكبح تقدم «التجمع الوطني» اليميني المتطرف، الذي كان أحرز تقدماً كاسحاً في الانتخابات الأوروبية في 9 يونيو/حزيران الماضي مع نحو 32 في المائة من الأصوات. وأجاز هذا الموقف التكهن بأن أتال يصدر بالابتعاد عن ماكرون، وسلوك دربه السياسي الخاص، وهو ما فتح شهية شخصيات أخرى، منها وزير الداخلية جيرالد دارمانان، للسير على درب التمييز، فيما بات الابتعاد قائماً عملياً مع رئيس الحكومة السابق إدوار فيليب، الذي لم يعد يخفي طموحه لخلافة الرئيس في الانتخابات الرئاسية عام 2027.

وسط هذه الأجواء، قرر ماكرون الخروج عن الصمت الذي كان التزمه عقب الانتخابات. ووجّه يوم الأربعاء الماضي رسالة إلى الفرنسيين يدعو فيها البرلمان الجديد للتشاور والتحاور بهدف تشكيل حكومة أساسها حكومات من دون أن تسري عليها «بدعة» أن الفوز النسبي بالانتخابات ليس فوزاً. واعتبر مسؤولو الجبهة اليسارية ومناصروها أن ماكرون يسعى إلى الالتفاف على النصر الانتخابي الذي حققوه، والمراهنة على عامل الوقت لتأجيج الخلافات في صفوف الجبهة أملاً في انهيارها، ما يجنّبه الدخول في حقبة تعايش مع حكومة يسارية. ونتيجة لهذا السلوك من الرئيس الفرنسي، من المرتقب أن يشهد الأسبوع المقبل انتقال أزمة فرنسا إلى الشارع بعد دعوة رئيسة اتحاد نقابات «سي جي تيه» صوفي بينيه إلى الاضراب والتظاهر أمام مقر البرلمان الفرنسي يوم الخميس المقبل، وهو موعد عقد البرلمان الجديد جلسته الأولى، للمطالبة بتعيين رئيس للحكومة من صف الجبهة اليسارية احتراماً لنتيجة الانتخابات المبكرة.

ورأى العالم السياسي الفرنسي جان بيار بيتو، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن المشهد يُظهر وجود ثلاث كتل نيابية متقاربة من حيث عدد المقاعد، رغم حلول «الجبهة الشعبية الجديدة» اليسارية في المقدمة، وهو ما يمثّل سابقة سياسية ودستورية. هذه النتائج تتيح، برأيه، لماكرون عدم اتخاذ أي قرار لتسمية رئيس الحكومة المقبلة في غياب أي بند دستوري يلزمه بذلك، في غياب الغالبية المطلقة (289). لكن المادة الثامنة من الدستور تخوّله تسمية من يشاء لتشكيل حكومة تقنيين، أو حكومة إنقاذ وطني، في حال انسداد الأفق أمام القوى النيابية. واعتبر بيتو أن لكل من هذه القوى الثلاث قدرة على التعطيل تفوق قدرتها على دفع أزمة فرنسا نحو الحل، وهو ما يمثل معضلة سياسية فعلية من الممكن إيجاد مخارج لها من خلال مواد الدستور، لكن هذه المواد مفتوحة على اجتهادات مختلفة ومتفاوتة. في المقابل، رأى المحلل السياسي جيروم جافريه، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الانتخابات الأخيرة أدت إلى ابتعاد الجمهورية الخامسة عن هندستها الفعلية، من خلال تقويض الموقع الرئاسي، ومن ثم الموقع الحكومي، إذ إن الناخبين اقترعوا لمنع اليمين المتطرف من الفوز ولم يقترعوا من أجل غالبية برلمانية، ما يؤدي بدوره إلى تقويض البرلمان وجعله عرضة لسلطة الأحزاب المختلفة في ظل عدم وجود غالبية برلمانية واضحة. أما المتخصصة في الشؤون الدستورية آن شارلين بازين فأشارت، في اتصال مع «العربي الجديد»، إلى أن عدم وجود غالبية برلمانية مطلقة كفيل بفرض الشلل على عمل البرلمان، ويزعزع الاستقرار الحكومي بحيث تتوالى على الحكم طواقم وزارية متعاقبة، سرعان ما تتهاوى تحت وطأة حجب الثواب تقتهم عنها. وفي غياب أي مؤشر على حل أزمة فرنسا قريباً، صرح رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي جيرار لارشيه أنه من المتوجب التمهل بعض الوقت. وأشار إلى أنه أبلغ ماكرون بموقفه الذي يقضي «بالتريث لما بعد انتهاء الألعاب الأولمبية» (26 يوليو/تموز الحالي حتى 11 أغسطس/آب المقبل) التي تستضيفها فرنسا «من ثم العمل ابتداء من سبتمبر/أيلول المقبل لإرساء ما هو متوجب استناداً إلى النتائج الانتخابية».

لا تأييد للائتلافات

لم تسمح استطلاعات الرأي، التي نشرت نتائجها هذا الاسبوع، بتوضيح الوضع السياسي في فرنسا. واظهر استطلاع للرأي اجراه معهد إيلاب ان غالبية المستطلعين غير مقتنعين باي من الفرضيات الرئيسية لتشكيل حكومة، سواء من اليسار وحده او الائتلاف من اليسار ووسط اليمين او تحالف بين الوسط واليمين واليسار. وكشف استطلاع آخر للرأي اجراه معهد اودوكسا ان 43% فقط من الفرنسيين يؤيدون تشكيل الائتلاف حين يكون اي بديل لذلك مستحيلا.

رصد

تجارب صاروخية صينية تقلق تايوان

يبدو ان التجارب الصاروخية الصينية أثارت قلق تايوان، التي وضعت قواتها في حالة تأهب جراء إجراء الصين «موجات» من التجارب الصاروخية على أراضيها، وذلك بعد يومين من إرسال بكين 66 طائرة عسكرية صينية لتحلق حول الجزيرة، في عدد قياسي منذ مطلع العام الحالي. وقالت وزارة الدفاع التايوانية، في بيان أمس السبت، إنها تراقب «موجات» من التجارب الصاروخية التي تجرى في منطقة منغوليا الداخلية في أقصى شمال الصين، وإن قوات الدفاع الجوي لديها في حالة تأهب. وتايوان، التي تعتبرها الصين جزءاً من أراضيها، تراقب من كثب جميع الأنشطة العسكرية الصينية بسبب اعتياد بكين إجراء أنشطة حول الجزيرة، لكنها نادراً ما تنشر تفاصيل عما ترصده داخل الصين. وقالت وزارة الدفاع التايوانية إنها رصدت اعتباراً، من مساء أمس الأول الجمعة، «موجات متعددة من تجارب الإطلاق» تجريها قوة الصواريخ الصينية في منغوليا الداخلية التي تبعد بنحو ألفي كيلومتر عن تايوان. وأضافت الوزارة، من دون التطرق إلى تفاصيل، أن القوات التايوانية تراقب التطورات باستمرار، وأن قوات الدفاع الجوي في حالة تأهب. ولم ترد وزارة الدفاع الصينية على مكالمات هاتفية لوكالة رويترز لطلب التعقيب خارج ساعات العمل. وقوة الصواريخ مسؤولة عن ترسانة الصواريخ التقليدية والنووية الصينية. وفي أغسطس/آب 2022، أطلقت الصين صواريخ في المياه المحيطة بتايوان خلال مناورات حربية للتعبير عن الغضب من زيارة رئيسة مجلس النواب الأميركي آنذاك نانسي بيلوسي إلى تايبيه. وقالت مصادر أمنية إن تايوان تشغل محطات رادار قوية على بعض قمم سلسلة جبال في وسطها يمكنها أن تطل على مناطق في الصين على مسافة بعيدة.

يشار إلى أن تولي لاي تشينغ تي رئاسة تايوان في مايو/ أيار الماضي لم يلق ترحيباً من بكين التي تصفه بأنه «انفصالي»، وتزيد منذ تنصيبه من ضغوطها العسكرية بما يشمل إجراء مناورات حربية حول الجزيرة. وعرض لاي مراراً إجراء محادثات مع الصين، لكن طلبه قوبل بالرفض، في حين يرفض رئيس تايوان مطالبات الصين بالسيادة على الجزيرة، قائلاً إن شعبها وحده هو الذي يستطيع أن يقرر مستقبله. ويأتي كشف وزارة الدفاع التايوانية، عن «موجات» من التجارب الصاروخية التي تجرى في منطقة منغوليا الداخلية في أقصى شمال الصين، بعد يومين من إعلانها أنها رصدت حول الجزيرة 66 طائرة عسكرية صينية، في عدد قياسي منذ مطلع العام الحالي وغداة مناورات عسكرية في المياه المحيطة. ويأتي هذا العدد القياسي الجديد الخميس الماضي بعد تأكيد الحكومة التايوانية الأربعاء الماضي أنها رصدت طائرات صينية كانت في طريقها إلى غرب المحيط الهادئ لإجراء مناورات مع حاملة الطائرات الصينية «شاندونغ» في إطار تدريبين بحري وجوي. وقالت الوزارة: «رصدت 66 طائرة وسبع سفن تابعة لجيش التحرير الشعبي الصيني حول تايوان» الخميس الماضي. وأضاف البيان أن 56 من هذه الطائرات العسكرية الصينية اجتازت الخط الوسطي في مضيق تايوان الذي يفصل إلى شطرين هذا المضيق البالغ عرضه 180 كيلومتراً بين الجزيرة والصين. واصدرت وثيقة تظهر أن بعض الطائرات اقتربت إلى مسافة 33 ميلاً بحرياً (61 كيلومتراً) من الطرف الجنوبي لتايوان. وهذا أكبر عدد من الطائرات العسكرية الصينية التي ترصدها تايوان حول الجزيرة في يوم واحد منذ مطلع العام الحالي. ويعود آخر عدد قياسي في هذا المجال إلى مايو الماضي حين رصدت تايوان قرب مياهها وأجوائها 62 طائرة عسكرية و27 سفينة حربية.

(رويترز، فرانس برس)

تدريب لجنود تايوانيين، 31 يناير 2024 (سام يه/فرانس برس)

متابعة

كوريا الشمالية: أميركا و«ناتو» التهديد الأكبر عالمياً

دانت كوريا الشمالية إعلان قمة واشنطن في ختام اجتماعات قادة حلف شمال الأطلسي «ناتو» في العاصمة الأميركية واشنطن، بين يومي الثلاثاء والخميس الماضيين. ونقلت وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية الرسمية عن متحدث باسم وزارة الخارجية قوله، أمس السبت، إن «إعلان قمة واشنطن» يثبت أن الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي يشكلان أخطر تهديد للسلام والأمن العالميين». وأضاف المتحدث، الذي لم يكشف عن اسمه، أن تحركات الولايات المتحدة لتوسيع التكتلات العسكرية مع دول حلف شمال الأطلسي والشركاء الآسيويين، بما في ذلك كوريا الجنوبية واليابان، كانت «السبب الجذري الشرير لتهديد السلام الإقليمي بشكل خطير، ما أدى إلى تفاقم البيئة الأمنية الدولية بشكل كبير وإشعال سباق تسلح عالمي».

وكان زعماء حلف شمال الأطلسي قد اتهموا، الأربعاء الماضي، كوريا الشمالية وإيران بتأجيج الحرب الروسية على أوكرانيا من خلال تقديم دعم عسكري مباشر لموسكو. وشددت القمة أيضاً على تأكيد انضمام أوكرانيا في وقت ما في المستقبل إلى حلف الأطلسي. وعلى هامش القمة، وقّعت كوريا الجنوبية والولايات المتحدة مبادئ توجيهية بشأن إنشاء نظام متكامل للردع الموسع لشبه الجزيرة الكورية لمواجهة التهديدات النووية والعسكرية من كوريا الشمالية. وانتقدت وزارة الدفاع الكورية الشمالية هذه المبادئ التوجيهية ووصفتها بأنها «استفزاز متهور يجعل بيونغ يانغ تعزز قدرتها على الردع النووي». وذكرت الوزارة في بيان أنه «سيكون من غير المفهوم لأي شخص أن يتخيل الثمن الذي سيُدفع إذا جرى تجاهل هذا التحذير».

وتبنى حلف «ناتو»، الأربعاء الماضي، بياناً مشتركاً أعرب فيه عن مخاوفه بشأن الشراكة المتنامية بين كوريا الشمالية وروسيا، متهماً بيونغ يانغ بـ«تأجيج الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا» من خلال «تقديم مساعدات عسكرية مباشرة» إلى موسكو. وبينما وقع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في 20 يونيو/حزيران الماضي، اتفاقاً نص على تبادل مساعدات عسكرية في حال وقوع هجوم، نفى الجانبان مراراً قيام بيونغ يانغ بتوريد أسلحة إلى موسكو.

واتهم بيان الخارجية الكورية الشمالية واشنطن بأنها «حاولت باستمرار، على مدى العقد الماضي، جر الدول الآسيوية المؤيدة لها إلى حلف ناتو»، محذراً من أن «استراتيجية الولايات المتحدة المتمثلة في عولمة ناتو يمكن أن تثير خطر نشوب حرب عالمية. وتشدّد على أنه «لن تنغاضى أو تُتجنّب أبداً التهديد الخطير الذي يلوح في الأفق، لكننا سنردع العدوان وتهديد الحرب بشكل كامل بمستوى أقوى من الرد الاستراتيجي والدفاع عن السلام والأمن في المنطقة وبقية العالم». وقصدت بيونغ يانغ التعاون الموسع الذي سعت قمة «ناتو» إلى دفعه مع أربعة شركاء إقليميين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ؛ هم كوريا الجنوبية واليابان واستراليا ونيوزيلندا.

وفي إطار قمة حلف شمال الأطلسي، اتفقت سيول وواشنطن على تنفيذ نظام ردع واسع النطاق في شبه الجزيرة الكورية للرد على «التهديدات النووية لكوريا الشمالية»، وأوضح المكتب الرئاسي الكوري الجنوبي أن البلدين سيجريان تدريبات عسكرية معاً من أجل تطبيق هذه التوجيهات التي تضفي الطابع الرسمي على نشر أسلحة نووية أميركية في شبه الجزيرة الكورية وفي محيطها.

(العربي الجديد، رويترز)

إضاءة

عمليات الإعدام السرية في العراق: استباق للعفو

تتواصل عمليات الإعدام السرية في العراق، فيما يبرز الملف مع مطالبة بعض الكتل العربية السنية بتحريك مشروع قانون العفو العام

بغداد ـ **محمد الباسم**

تتصاعد حدة الجدل حيال عمليات الإعدام السرية في العراق والتي تنفذها السلطات في سجن «الحوت» جنوبي البلاد، حيث يجري إبلاغ ذوي المحكوم عليه بالقدوم لتسلم جثمانه من دائرة الطب العدلي، وهو إجراء غير مسبوق من السلطات، سواء من ناحية عدد من تم تنفيذ الحكم بحقه، أو عملية التنفيذ نفسها والتي تجرى على نحو متواصل ومن دون إعلان. ويعتبر ملف السجناء العراقيين، خصوصاً المحكوم عليهم بالإعدام، من أبرز القضايا التي شكّلت جدلاً سياسياً وشعبياً وإعلامياً واسعاً في البلاد خلال السنوات الماضية.

ونفّذت السلطات العراقية حكم الإعدام بحق عشرات الأشخاص شنقاً، منذ مطلع العام الحالي، بعد إدانتهم بأحكام قضائية، بتهمة الإرهاب. والانتماء إلى تنظيم داعش، في محاكمات أجريت استناداً إلى اعترافات انتزعت تحت التعذيب أو بوشاية المخبر السري، وأجواء الاحتقان الطائفي. ووفقاً لمسؤول في وزارة العدل العراقية فإن «أكثر الإعدامات تجرى في سجن «الحوت» بمدينة الناصرية جنوبي العراق، وبإشراف من وزارة العدل، على شكل دفعات، وكل دفعة تشمل ثمانية محكومين يتم إدخالهم إلى قاعة تنفيذ الإعدام سوية». ويبيّن في حديث لـ«العربي الجديد» أن «آليات الإعدام الأخيرة كانت من خلال توجيهات حكومية بعدم الإعلان عنها، لتجنب الانتقادات السياسية والحقوقية للحكومة، لكنه لا يتماشى مع ما يراه كثر في فرنسا «سرقة» لفوز تحقق بالفعل للجبهة اليسارية، وإن كان نسبياً مثل ما سبق لحزب ماكرون نفسه أن فاز في انتخابات سابقة بغالبية نسبية، وألّف على أساسها حكومات دون أن تسري عليها «بدعة» أن الفوز النسبي بالانتخابات ليس فوزاً. واعتبر مسؤولو الجبهة اليسارية ومناصروها أن ماكرون يسعى إلى الالتفاف على النصر الانتخابي الذي حققوه، والمراهنة على عامل الوقت لتأجيج الخلافات في صفوف الجبهة أملاً في انهيارها، ما يجنّبه الدخول في حقبة تعايش مع حكومة يسارية. ونتيجة لهذا السلوك من الرئيس الفرنسي، من المرتقب أن يشهد الأسبوع المقبل انتقال أزمة فرنسا إلى الشارع بعد دعوة رئيسة اتحاد نقابات «سي جي تيه» صوفي بينيه إلى الاضراب والتظاهر أمام مقر البرلمان الفرنسي يوم الخميس المقبل، وهو موعد عقد البرلمان الجديد جلسته الأولى، للمطالبة بتعيين رئيس للحكومة من صف الجبهة اليسارية احتراماً لنتيجة الانتخابات المبكرة.

ورأى العالم السياسي الفرنسي جان بيار بيتو، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن المشهد يُظهر وجود ثلاث كتل نيابية متقاربة من حيث عدد المقاعد، رغم حلول «الجبهة الشعبية الجديدة» اليسارية في المقدمة، وهو ما يمثّل سابقة سياسية ودستورية. هذه النتائج تتيح، برأيه، لماكرون عدم اتخاذ أي قرار لتسمية رئيس الحكومة المقبلة في غياب أي بند دستوري يلزمه بذلك، في غياب الغالبية المطلقة (289). لكن المادة الثامنة من الدستور تخوّله تسمية من يشاء لتشكيل حكومة تقنيين، أو حكومة إنقاذ وطني، في حال انسداد الأفق أمام القوى النيابية. واعتبر بيتو أن لكل من هذه القوى الثلاث قدرة على التعطيل تفوق قدرتها على دفع أزمة فرنسا نحو الحل، وهو ما يمثل معضلة سياسية فعلية من الممكن إيجاد مخارج لها من خلال مواد الدستور، لكن هذه المواد مفتوحة على اجتهادات مختلفة ومتفاوتة. في المقابل، رأى المحلل السياسي جيروم جافريه، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الانتخابات الأخيرة أدت إلى ابتعاد الجمهورية الخامسة عن هندستها الفعلية، من خلال تقويض الموقع الرئاسي، ومن ثم الموقع الحكومي، إذ إن الناخبين اقترعوا لمنع اليمين المتطرف من الفوز ولم يقترعوا من أجل غالبية برلمانية، ما يؤدي بدوره إلى تقويض البرلمان وجعله عرضة لسلطة الأحزاب المختلفة في ظل عدم وجود غالبية برلمانية واضحة. أما المتخصصة في الشؤون الدستورية آن شارلين بازين فأشارت، في اتصال مع «العربي الجديد»، إلى أن عدم وجود غالبية برلمانية مطلقة كفيل بفرض الشلل على عمل البرلمان، ويزعزع الاستقرار الحكومي بحيث تتوالى على الحكم طواقم وزارية متعاقبة، سرعان ما تتهاوى تحت وطأة حجب الثواب تقتهم عنها. وفي غياب أي مؤشر على حل أزمة فرنسا قريباً، صرح رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي جيرار لارشيه أنه من المتوجب التمهل بعض الوقت. وأشار إلى أنه أبلغ ماكرون بموقفه الذي يقضي «بالتريث لما بعد انتهاء الألعاب الأولمبية» (26 يوليو/تموز الحالي حتى 11 أغسطس/آب المقبل) التي تستضيفها فرنسا «من ثم العمل ابتداء من سبتمبر/أيلول المقبل لإرساء ما هو متوجب استناداً إلى النتائج الانتخابية».

> مسؤول بوزارة العدل: أكثر الإعدامات تجرى في سجن الحوت

مركز اعتقال في بغداد، مايو 2005 (سكوت بيترسون/Getty)

رئيس الجمهورية عبد اللطيف رشيد، والذي يُناط به التوقيع على تنفيذ أحكام الإعدام». ويضيف أنه «بالنسبة للسرية في تنفيذ بعض أحكام الإعدام فإنها تحدث بناء على توصيات حكومية، ويتم إبلاغ ذوي من ينفّذ الحكم بحقهم بتسلّم الجثامين من دائرة الطب العدلي باليوم نفسه من تنفيذ حكم الإعدام».

وطالبت منظمة العفو الدولية، نهاية إبريل/ نيسان الماضي، السلطات العراقية بأن توقف فوراً جميع عمليات الإعدام، بعد إعدام ما لا يقل عن 13 رجلاً، في 22 إبريل الماضي، بسجن الناصرية المركزي بمحافظة ذي قار جنوبي البلاد، عقب إدانتهم بتهم الإرهاب والتي وصفتها بأنها «فضفاضة وغامضة». وذكرت المنظمة، في بيان حينها، أنه «يساورها القلق من احتمال إعدام عدد أكبر من الأشخاص سرّاً، وسط انعدام مثير للقلق للشفافية في ما يتعلق بعمليات الإعدام في العراق في الأشهر الأخيرة». وأضافت أن «عمليات الإعدام التي نُفّذ بعد محاكمات لا تفي بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، قد ترقى إلى مستوى الحرمان التعسفي من الحياة، ويجب على الحكومة العراقية أن تعلن فوراً وقفاً رسمياً لتنفيذ أحكام الإعدام».

ويقع سجن الحوت في مدينة الناصرية، ضمن محافظة ذي قار، جنوبي العراق، ويضمّ نحو 40 ألف معتقل، وهو أكبر السجون العراقية بعد إغلاق سجن أبو غريب. ويلقيه مراقبون بالسجن «سيئ الصيت»، بسبب كثرة الانتهاكات وحالات الوفيات الناجمة عن التعذيب والضرب وسوء التغذية وتفشي الأمراض.

ويقول عضو مرصد «أفاد» لحقوق الإنسان في العراق، أحمد عبد، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «دفعة إعدامات جديدة تم تنفيذها قبل أيام دون الإعلان عنها». ويكشف عن «مخالفات كبيرة وكثيرة في تنفيذ أحكام الإعدام، أبرزها تنفيذ حكم الإعدام بأشخاص مرضى يعانون من أمراض في الكلى وأخرى تنفسية وجلدية، وآخرين تجاوزوا سن الـ75 سنة، ولم يتم إبلاغ ذويهم إلا عند تنفيذ الحكم، ليتسلموا جثثاً من دائرة الطب العدلي في الناصرية». وتسبق عمليات الإعدام السرية في العراق هذه، الجهود التي وعدت بها القوى العربية السُنية جمهورها، خلال الانتخابات الأخيرة (الانتخابات المحلية نهاية العام الماضي)، بالمضي في إقرار قانون العفو العام والذي يتضمن توفير ظروف قانونية لإعادة محاكمة السجناء، لضمان العدالة القضائية. لكن هذا الوعد يواجه عراقيل كثيرة من قبل الأحزاب القريبة من إيران. ومن المرتقب أن يبدأ البرلمان، الأسبوع المقبل، أولى جلسات فصله التشريعي الجديد، وسط دعوات من نواب الكتل العربية السنية لإدراج مشروع قانون العفو العام على جدول أعماله. ويتضمن مشروع القانون بنسخته المعدلة منح حق إعادة محاكمة المدانين وتوكيل محامين لهم، والنظر بتقارير تعرضهم للتعذيب خلال تدوين الاعترافات منهم.

وأكد رئيس لجنة حقوق الإنسان البرلمانية النائب أرشد الصالحي، في تصريح صحافي أخيراً، أن «أي رئيس للوزراء لا يستطيع حل ملف السجون، على الرغم من أن العراق موقّع على الاتفاقيات الدولية». وأضاف أن العراق «مساءل أمام المجتمع عن الخروقات في سجونه، ونحن خلال زياراتنا للسجون حددنا الكثير من النقاط، لكن عند إشارة الأمر تقف قوى سياسية بوجهنا».

من جهته، يشير الخبير في الشأن السياسي العراقي، إياد الدليمي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «موقف رئاسة الجمهورية الحالية في ما يتعلق بالتوقيع على مذكرات الإعدام بهذا العدد والكيفية يطرح العديد من التساؤلات، خاصة إذا ما علمنا أن الرئيسين السابقين برهم صالح وفؤاد معصوم أحجما عن التوقيع على تلك المذكرات، لاعتقادهما بأن الكثير من الاعترافات انتزعت تحت التعذيب والتنكيل». ويعتبر أن «الرئيس الحالي أثبت أنه ضعيف ويخضع بسرعة للضغوط التي يتعرض لها، وبالتالي فإنه على ما يبدو خضع سريعاً للضغوط الحزبية التي نادت بضرورة التعجيل بحسم ملفات المعتقلين والمحكومين بالإعدام تحديداً دون أي ممانعة».

شرق غرب

بزشكيان: سنتابع اعتماد سياسة متوازنة مع الجوار

أكد الرئيس الإيراني المنتخب مسعود بزشكيان (الصورة)، أمس السبت، أن بلاده ستتابع سياسة خارجية تعتمد «التوازن» في العلاقات مع الدول على أساس المصالح الوطنية والتنمية الاقتصادية واحتياجات السلام والأمن في المنطقة والعالم، مضيفاً في مقال بصحيفة طهران تايمز الناطقة بالإنكليزية أن حكومته ستبادر في التعاون مع تركيا والسعودية وعُمان والعراق وقطر والبحرين والكويت والإمارات والمنظمات الإقليمية لأجل تعميق العلاقات.

(العربي الجديد)

مقتل 5 سجناء في مقديشو

قتل 5 سجناء على الأقل، وأصيب آخرون، أمس السبت، في اشتباك مسلح بين مجموعة من السجناء وقوات مصلحة السجون داخل السجن المركزي بالعاصمة مقديشو. وبحسب التلفزيون الحكومي، شهد السجن المركزي عملية تبادل إطلاق النار بين مجموعة من السجناء استولوا على أسلحة وقنابل يدوية وقوات مصلحة السجون. وأضاف التلفزيون، أن قوات مصلحة السجون تمكنت من حسم العملية وقتلت مجموعة السجناء التي بدأت الهجوم من داخل السجن البالغ عددهم 5 سجناء.

(العربي الجديد)

صدام روسي ـ أسترالي بسبب تجسس

دعا رئيس الوزراء الأسترالي أنتوني ألبانيز (الصورة)، أمس السبت، روسيا إلى «التوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ذات السيادة». وأضاف في تصريحات صحافية في بريزبين عاصمة ولاية كوينزلاند: «يمكن لروسيا أن تفهم الرسالة وتتوقف. إن روسيا تشارك في التجسس هنا وفي جميع أنحاء العالم». وجاء ذلك بعد اتهام موسكو لكانبيرا بـ«إثارة جنون الارتياب المناهض لروسيا» لاتهامها زوجين من مواليد روسيا بالتجسس. وقالت الشرطة الاتحادية الأسترالية، الجمعة، إن الزوجين اللذين يحملان الجنسية الأسترالية اعتقلا بتهمة العمل على الوصول إلى مواد تتعلق بالأمن القومي الأسترالي رغم عدم تحديد أي اختراق كبير.

(رويترز)

سفينتان روسيتان تشاركان في مناورات مع الصين

أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس السبت، أن سفينتين حربيتين روسيتين وصلتا إلى مدينة تشانجيانغ الساحلية بجنوب الصين للمشاركة في مناورات بحرية مشتركة. ونشرت الوزارة الروسية مقطع فيديو لوصول السفينتين على تطبيق تليغرام.

(فرانس برس)

تمديد المهمة الأممية في هايتي

مدد مجلس الأمن الدولي، مساء أول من أمس الجمعة، تفويض مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لمدة عام واحد، ينتهي في يوليو/ تموز 2025. وطلب مجلس الأمن، من خلال تبني القرار 2743 بالإجماع، كل الجهات المعنية في هايتي بأن تؤسس على الفور مجلساً انتخابياً مؤقتاً، والتوصل إلى اتفاق بشأن خريطة طريق للانتخابات تكون مستدامة ومحددة زمنياً ومقبولة بوجه عام.

(قنا)

تستثمر حملة الرئيس الأميركي جو بايدن بالتوعية حول «مشروع 2025»، الذي يشمل مقترحات لتغيير السياسة الأميركية في مختلف قضايا البلاد، صاغه مئات المحافظين على أمل تبنيه من الرئيس السابق دونالد ترامب في حال فوزه بالانتخابات الرئاسية المقبلة، باعتباره تحوّلاً نحو اليمين المتطرف

قلق من «مشروع 2025»

مؤشر على مخططات إدارة ترامب؟

ترامب يتوجه لإلقاء خطاب في نادي الغولف الذي يملكه، فلوريدا، الثلاثاء الماضي (Getty)

يسلط خصوم الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، الضوء على ما يعتبرونه مخاطر عودته إلى البيت الأبيض، والمتمثّلة بجنوح الإدارة الأميركية إلى اليمين المتطرّف، وذلك قبيل المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري، غداً الاثنين، في ميلووكي جنوب شرق ولاية ويسكونسن، حيث سيتم ترشيح ترامب رسمياً للانتخابات الرئاسية في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. وتبذل حملة الرئيس الأميركي جو بايدن جهوداً لتعزيز الوعي بما يُعرف بـ«مشروع 2025»، وهو مجموعة من المقترحات السياسية المحافظة، صاغها مئات من المحافظين المتشددين البارزين، بعضهم من المسؤولين في إدارة ترامب السابقة ومن مستشاريه، وقد يصبحون مسؤولين محتملين في إدارة أخرى يقودها. وبرغم أن ترامب وحملته الانتخابية نأت بنفسها عن هذا المشروع إلى حد الاستياء، حذّر بايدن من «مشروع 2025»، معتبراً أنه «سيدمّر أميركا»، إلا أن تفاصيل التصوّر المكوّن من 900 صفحة، ويشمل سياسات متطرفة في كل جانب من جوانب حياة الأميركيين تقريباً، بدءاً من عمليات الترحيل الجماعي، إلى منح ترامب السيطرة على وزارة العدل، وصولاً إلى غرس القومية المسيحية في سياسة الحكومة بمختلف القضايا، قد تعتبر مؤشراً على ما ستكون عليه ولاية ترامب الثانية، لا سيما أنه أشار مراراً خلال حملته الانتخابية إلى خطط تحمل عناوين مشابهة.

ويشرف على المشروع، وهو ثمرة تعاون عشرات المنظمات المحافظة، مركز هيرتيج فاونديشن البحثي اليميني، فيما يأمل المشاركون فيه أن يتبنى ترامب مقترحاته إذا انتُخب رئيساً، وهي مقترحات يضمها كتاب مؤلف من نحو 900 صفحة. ومركز هيرتيج فاونديشن، هو أحد رعاة المؤتمر الجمهوري، الذي سيعقد بين 15 و18 الشهر الحالي لترشيح ترامب رسمياً. وفي هذا الصدد قال رئيس دراسات الحوكمة في معهد بروكينغز الأميركي، ويليام غالستون، لصحيفة واشنطن بوست الأميركية، أمس الأول، إن المشروع سيكون «بياناً منظماً للحركة الترامبية المحافظة، سواء في ما يتعلق بالسياسة والموظفين» في الإدارة المحتملة.

ويجمع المشاركون في المشروع أيضاً قوائم بآلاف المحافظين الذين يمكن وضعهم في مناصب سياسية بالتعيين في الحكومة في الأيام الأولى لإدارة ترامب المحتملة، ويعملون على صياغة أوامر تنفيذية ولوائح تنظيمية يمكن استخدامها للتنفيذ السريع للسياسات التي يدعو إليها المشروع بمجرد تولي ترامب المنصب. مع العلم أن المجموعة التي صاغته مستقلة عن حملة ترامب، وفق ما أكده «مشروع 2025» وترامب نفسه، الذي حاول في الآونة الأخيرة أن ينأى بنفسه عنه، على الرغم من أن كثيرين من أقرب مستشاريه السياسيين ضالعون فيه، ومن المرجح أن يشغلوا مناصب رفيعة في إدارته. فعلى سبيل المثال، يلعب المسؤول السابق في إدارة ترامب، روس فوت، دوراً رئيسياً في «مشروع 2025»، ويشغل فوت منصب مدير السياسات في لجنة برنامج المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري، وهو التعيين الذي أقرته حملة ترامب.

وقال ترامب، الأسبوع الماضي، «لا أعرف شيئاً عن مشروع 2025»، مضيفاً أن بعض توصياته «سخيفة للغاية». وذكرت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، أمس الأول، أنه وفقاً لشركاء ترامب، فقد أعرب الأخير خصوصاً عن انزعاجه من أن «مشروع 2025» قد حظي بالكثير من الاهتمام، وهو مستاء من فكرة أن المجموعة تكتب سياساته وتختار المرشحين لملء الرتب العليا في إدارته المحتملة. واعتبرت «وول ستريت» أن هذه المجموعة ملأت الفراغ السياسي في حملة ترامب، إذ حدّد الأخير في التجمعات الانتخابية وعلى موقعه على الإنترنت، الخطوط العريضة لأجندته السياسية لكنه لم يقدّم سوى القليل من التفاصيل، من بينها الترحيل الجماعي للمهاجرين.

وتمتد المقترحات السياسية لـ«مشروع 2025»، الذي بدأت صياغتها من 400 من المحافظين، في إبريل/نيسان 2022، من الشؤون الخارجية إلى التعليم. ومن بين المقترحات، توسيع نطاق السلطة الرئاسية عبر زيادة عدد المعينين في مناصب سياسية وتعزيز سلطة الرئيس على وزارة العدل. ومشروع 2025 من شأنه أن يضع وزارة العدل، وجميع أجهزتها المعنية بإنفاذ القانون مثل مكتب التحقيقات الفيدرالي، تحت السيطرة الرئاسية مباشرة. ويدعو إلى «إصلاح شامل» لمكتب التحقيقات الفيدرالي وأن تقوم الإدارة بمراجعة تحقيقاته بدقة لإلغاء أي شيء لا يحبه الرئيس. وهذا من شأنه أن يضعف كثيراً استقلال وكالات إنفاذ القانون الفيدرالية. ومن شأن المشروع إنشاء «دورية حدود ووكالة هجرة» جديدة لإحياء الجدار الحدودي، وبناء معسكرات لاحتجاز الأطفال والأسر على الحدود، وإرسال الجيش لترحيل ملايين الأشخاص الموجودين بالفعل في البلاد. كما ينص على تطبيق قوانين تجعل إرسال أقراص عقاقير الإجهاض بوصفة طبية عبر البريد غير قانوني، إلى جانب تجريم المواد الإباحية وإلغاء وزارة التعليم، وإلغاء لوائح الحفاظ على البيئة. كما يدعو إلى اتخاذ إجراءات صارمة في مواجهة البرامج التي تعزز التنوع في مكان العمل باعتبارها «غير قانونية».

لكن وفق الصحيفة فإن لدى ترامب تاريخاً طويلاً في قلب أفضل الخطط رأساً على عقب، مشيرة إلى أنه بعد وقت قصير من فوزه في انتخابات عام 2016، أقال ترامب فجأة حاكم ولاية نيوجيرسي السابق كريس كريستي، الذي كان اختاره ليقود فريق انتقال السلطة (من الإدارة الديمقراطية إلى الإدارة الجمهورية)، واستبدله بنائب الرئيس المنتخب مايك بنس الذي أطاح بدوره حلفاء كريستي «وألقى ما يقرب من عشرة مجلدات مليئة بخرائط الطريق لكل وكالة فيدرالية على حدة، وخطط العمل للمائة يوم الأولى من الإدارة في سلة المهملات». ونقلت «وول ستريت جورنال» عن شخص عمل في فريق ترامب الانتقالي لعام 2016، قوله إن محاولة وضع خطط لولاية ثانية هي «مهمة حمقاء»، لأن ترامب «سيفعل ما يريد أن يفعله، بالطريقة التي يريد أن يفعلها». من جانبه قال ستيفن غروفز، المسؤول السابق في البيت الأبيض في عهد ترامب والذي يعمل الآن في «هيرتيج فاونديشن» وحرّر كتاب مشروع 2025: «لقد كنا واضحين منذ البداية المشروع منفصل ومستقل»، معتبراً أن «اليسار يريد خلق هواجس». بدورها عبّرت حملة ترامب عن انزعاجها على نحو متزايد من المشروع، مؤكدة أن مقترحات المشروع ليس لها صلة بالبرنامج السياسي الرسمي للحملة. واتهمت المسؤولة في حملة ترامب، دانييلا ألفاريث، في بيان لوكالة رويترز، الديمقراطيين ببث الخوف. وقالت إنه يتعين عدم النظر لشيء آخر على أنه موقف رسمي سوى برنامج الجمهوريين الرسمي وسلسلة مقترحات الحملة المعروفة باسم «قائمة الأولويات 47».

وخلال خطاب ألقاه في تجمّع انتخابي في ميشيغين، أمس الأول الجمعة، قال بايدن، «أيها الناس، مشروع 2025 هو أكبر هجوم على نظام حكومتنا وعلى حريتنا الشخصية تم اقتراحه على الإطلاق في تاريخ هذا البلد». فيما وصفت نائبة الرئيس كامالا هاريس، أخيراً المقترحات بأنها «هجوم صريح على أطفالنا وعائلاتنا ومستقبلنا». وفي محاولة لتحويل المشروع إلى رمز للتحول السياسي اليميني المتشدّد، بذلت حملة بايدن، في الأشهر القليلة الماضية، جهوداً لتعزيز الوعي بين الناخبين حول المشروع. وأنشأت صفحة على الإنترنت مخصصة للمشروع، محذرة في بيانات عدة من أن توصياته، في حال تنفيذها، ستضر بالاقتصاد وتضر بأسر الطبقة المتوسطة. من جهتها أعلنت اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي (الهيئة الحاكمة للحزب والتي تنسق الاستراتيجية لدعم مرشحيه للمناصب في جميع أرجاء الولايات المتحدة)، الشهر الحالي، عن خطط لوضع لوحات إعلانية تتحدث عن «مشروع 2025» في عشر مدن.

(العربي الجديد، رويترز)

> **بايدن: مشروع 2025 أكبر هجوم على نظام حكومتنا**

بايدن يصر على المضي في ترشحه

رغم طمأنة الرئيس الأميركي جو بايدن بأنه «على ما يرام»، عقب شكوك حول كفاءته الذهنية للمضي في ترشحه للانتخابات الرئاسية، تتصاعد موجة الديمقراطيين الذين يطالبون بتنحّيه

تتزايد الضغوط على الرئيس الأميركي جو بايدن، من داخل الحزب الديمقراطي، لإفساح المجال أمام شخصيات ديمقراطية أخرى لتقديم ترشيحاتهم في السباق إلى البيت الأبيض، فيما يحاول بايدن طمأنة الناخبين إلى أنه في حالة جيدة. يأتي ذلك بعد سلسلة زلّات لبايدن، من بينها، الخميس الماضي، حين خلط بين الرئيس السابق دونالد ترامب، ونائبته كامالا هاريس، وإلى عثرة في قمة حلف شمال الأطلسي عبر تقديمه الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي على أنه فلاديمير بوتين، ما أبقى كفاءة بايدن العقلية والصحية لولاية ثانية موضع شكوك، وسط موجات متواصلة من الدعوات بين الديمقراطيين للتخلي عن ترشحه للعام 2024، منذ المناظرة أمام ترامب، في 27 يونيو/حزيران الماضي، والتي فقد خلالها بايدن تسلسل أفكاره.

وقال بايدن البالغ من العمر 81 عاماً لأنصاره، أول من أمس الجمعة، خلال عشاء في مطعم في نورثفيل بولاية ميشيغن، إحدى الولايات المتأرجحة، والتي قد يسهم فوزه فيها في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، بهزيمة ترامب، «علينا إنهاء المهمة. وأؤكد لكم أنني على ما يرام». وكان قبل وقت قصير في اليوم نفسه قد رفض بشدة التكهنات بأنه قد ينسحب من سباق الرئاسة الأميركية، معتبرا في تجمّع حاشد، أول من أمس، في ولاية ميشيغن، أنه سيهزم «تهديد الأمة» دونالد ترامب. وعلى وقع هتافات «لا تنسحب»، قال بايدن «كان هناك كثير من التكهنات في الآونة الأخيرة. ماذا سيفعل جو بايدن؟ هل سيبقى في السباق؟ هل سينسحب؟ إليكم إجابتي: أنا مرشح وسوف نفوز. لن أغير ذلك». والخميس الماضي، اعتبر بايدن نفسه، في مؤتمر صحافي، «الشخص الأكثر تأهيلا للترشح للرئاسة»، رافضاً مطالبته بالتنحي قبل الانتخابات المقررة في الخامس من نوفمبر المقبل. في المقابل، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية، أول من أمس، أن عددا من المانحين الرئيسيين أبلغوا حملة بايدن أن نحو 90 مليون دولار من التبرعات، والتي تم التعهد بها، ستظل معلقة في حال استمر بايدن في ترشحه، فيما ارتفع عدد أعضاء الكونغرس الديمقراطيين الذين يطالبون بتنحيه إلى 20 عضواً.

بايدن في ميشيغين أول من أمس (كايلي مازا/ الأناضول)

في موازاة ذلك، نشر أكثر من 20 عضوا ديمقراطيا سابقا في الكونغرس، أول من أمس، رسالة مفتوحة قالوا فيها إن «بايدن سيخدم الأمة التي يحبها بشكل أفضل من خلال إطلاق يد المندوبين (في مؤتمر الحزب الديمقراطي الشهر المقبل) الذين يفترض أن يسموه لولاية ثانية. إذا قرر فعل ذلك، فهذا يعني عقد مؤتمر مفتوح في أغسطس (المقبل). نحن نطلب منه اتخاذ هذا القرار». وأضافوا «لا نريد القول إننا نفضل مرشحاً آخر بدلا منه، لكننا واثقون من أن مرشحاً ديمقراطياً كفؤاً أو أكثر سيتقدمون».

(فرانس برس)